ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الرابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2025م
www.ajsp.net

"دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز النزاهة الانتخابية ومواجهة التضليل الإعلامي في البيئة الرقمية"

إعداد :الدكتور أديب إسماعيل محفوض

Adib Ismail Mahfouz

الجامعة الإسلاميّة في لبنان–بيروت

كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة–قسم الدراسات العليا

2025

ثانيًا: القسم التمهيدي

1- ملخص البحث

يتناول هذا البحث تحليل أثر المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية في تعزيز النزاهة الانتخابية والحدّ من التضليل الإعلامي خلال العمليات الانتخابية، في ظل توسّع الفضاء الرقمي وتنامي تدفّق المعلومات عبر المنصّات الحديثة. فقد أضحى المشهد الانتخابي المعاصر عرضة لانتشار الأخبار الزائفة وحملات التضليل المنظّمة، بما يمسّ حرية الاختيار الديمقراطي ويؤثر في سلامة الإرادة الشعبية.

وينطلق البحث من مقاربة ترى أنّ النزاهة الانتخابية لم تعد محصورة في انتظام الإجراءات القانونية والإدارية، بل أصبحت مرتبطة بفاعلية البيئة المعلوماتية التي تسبق العملية الانتخابية وترافقها، بما في ذلك الدور المتنامي للإعلام الرقمي. وفي هذا الإطار، تبرز المنظمات غير الحكومية بوصفها فاعلًا رقابيًا أساسيًا يسهم في رصد الانتهاكات الإعلامية، وتحليل الأنماط المعلوماتية، وتعزيز الثقافة القانونية والإعلامية لدى الناخبين.

يعتمد البحث المنهج التحليلي المقارن، عبر دراسة الحالة اللبنانية في ضوء تجارب دولية مثل فرنسا والاتحاد الأوروبي وتونس وكينيا، بهدف تقييم فاعلية الأطر القانونية والمؤسساتية في مواجهة التضليل الانتخابي. ويخلص إلى أنّ تعزيز النزاهة الانتخابية في العصر الرقمي يستوجب تطوير التشريعات، وتوسيع الشراكات بين الدولة والمجتمع المدني والمنصّات الرقمية، بما يضمن حماية الحقيقة العامة دون المساس بحرية التعبير.

الكلمات المفتاحية :النزاهة الانتخابية – التضليل الإعلامي – المنظمات غير الحكومية – الانتخابات في لبنان – الإعلام الرقمي – الأمن المعلوماتي الانتخابي

3-مقدّمة البحث

تُعدّ الانتخابات الحرّة والنزيهة أحد الأعمدة الأساسية للنظم الديمقراطية، إذ تمثّل الآلية المؤسسية التي تُجسّد الإرادة الشعبية وتمنح الشرعية للسلطة السياسية ضمن إطار سلمي وقانوني. غير أنّ التطوّر السريع في تكنولوجيا الاتصال والإعلام الرقمي أعاد تشكيل البيئة الانتخابية المعاصرة؛ فلم تعد تهديدات النزاهة محصورة في التلاعب الإجرائي أو الانتهاكات التقليدية ليوم الاقتراع، بل امتدّت إلى المجال المعلوماتي الذي بات أحد أهم مكوّنات العملية الانتخابية قبل الاستحقاق وأثناءه.

ومع الانتشار الواسع لمنصّات التواصل الاجتماعي وتنامي استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي، برزت ظاهرة التضليل الإعلامي الانتخابي كأحد أبرز التحدّيات التي تواجه النظم الديمقراطية. فالتدفّق المكثّف للأخبار الزائفة والمعلومات المضلّلة يؤثّر مباشرة في اتجاهات الرأي العام، ويشوّه خيارات الناخبين، ويقوّض المبدأ الجوهري لحرية الاختيار المبني على المعرفة السليمة. وباتت حماية

الفضاء المعلوماتي المرافق للانتخابات جزءًا لا يتجزأ مما يُسمّى بالأمن المعلوماتي الانتخابي، الذي يهدف إلى صون البيئة الإعلامية من التوظيف غير المشروع، والحدّ من التلاعب الممنهج بالوعي العام خلال الفترات الانتخابية.

في مواجهة هذه التحدّيات، برزت المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية كفاعل أساسي في منظومة حماية النزاهة الانتخابية، ولا سيما في البيئات السياسية الهشّة التي يشوبها تقاطع بين السلطة والإعلام وضعف في الرقابة الرسمية. إذ تضطلع هذه المنظمات بأدوار رقابية وتوثيقية وتوعوية تشمل مراقبة الخطاب الإعلامي الانتخابي، ورصد أنماط التضليل، وتعزيز الوعي القانوني لدى الناخبين، وإصدار تقارير تسهم في مساءلة الفاعلين في العملية الانتخابية.

وتزداد أهمية هذه الأدوار في الحالة اللبنانية، حيث يفرض النظام السياسي الطائفي، وتداخل المصالح بين الإعلام والسلطة، وغياب إطار تشريعي فعّال لتنظيم الإعلام الرقمي، تحدّيات جدّية أمام ضمان النزاهة الانتخابية. وقد أظهرت الاستحقاقات النيابية لعام 2022، والبلدية والاختيارية لعام 2025، تنامي دور المجتمع المدني والمنظمات الرقابية في التصدي للانتهاكات الإعلامية وكشف ممارسات التضليل، ما يبرز الحاجة إلى مقاربة قانونية ومؤسساتية جديدة تُعيد ضبط العلاقة بين الإعلام الانتخابي والأمن المعلوماتي الانتخابي.

وانطلاقًا من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية في تعزيز النزاهة الانتخابية والحدّ من التضليل الإعلامي خلال العمليات الانتخابية، بالاستناد إلى منهج تحليلي–مقارن يدرس التجربة اللبنانية في ضوء عدد من التجارب الدولية. وتسعى الدراسة إلى تطوير الفهم القانوني لدور المجتمع المدني في حماية البيئة المعلوماتية الانتخابية، بما يدعم ترسيخ المسار الديمقراطي في المجتمعات ذات البنى المؤسسية الضعيفة والبيئة الإعلامية المنقسمة.

4–مشكلة الدراسة

تتمثّل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال المركزي الآتي:

إلى أي مدى تمتلك المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية القدرة القانونية والعملية على تعزيز النزاهة الانتخابية والحدّ من التضليل الإعلامي في ظل هشاشة الإطار المؤسساتي والإعلامي في لبنان، وتنامي تهديدات الأمن المعلوماتي الانتخابي؟

ويتفرّع عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية، أبرزها:

1. ما حدود الدور الرقابي والإعلامي الذي يمكن أن تؤدّيه المنظمات غير الحكومية مقارنة بالمؤسسات الرسمية؟
2. ما مدى كفاية الأطر القانونية اللبنانية والدولية في تمكين المجتمع المدني من ممارسة هذا الدور؟
3. كيف يمكن تحقيق التوازن بين حماية حرية التعبير وضمان الأمن المعلوماتي الانتخابي في البيئة الرقمية؟

وتنبع أهمية هذه الإشكالية من تأثيرها المباشر في جوهر العملية الديمقراطية، في ظلّ الانتشار الواسع للأدوات الرقمية التي باتت تؤثّر بعمق في تشكيل السلوك الانتخابي.

5-فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

1. تؤدّي المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية دورًا جوهريًا في تعزيز النزاهة الانتخابية، ولا سيما في الدول ذات الهشاشة السياسية والمؤسساتية.
2. يمثّل التضليل الإعلامي أحد أخطر التهديدات المعاصرة للأمن المعلوماتي الانتخابي، لما له من قدرة على التأثير في خيارات الناخبين ونتائج العملية الانتخابية.
3. تعتمد فعالية المنظمات غير الحكومية في مواجهة التضليل الإعلامي على قوة الإطار القانوني المنظّم لعملها، ومستوى التعاون مع المؤسسات الرسمية والمنصّات الرقمية.
4. يتطلّب تحقيق الأمن المعلوماتي الانتخابي موازنة دقيقة بين حماية حرية التعبير والحدّ من التلاعب بالمعلومات خلال الفترات الانتخابية.

6-أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى:

1. تحليل الإطار القانوني الدولي والوطني المنظّم لدور المنظمات غير الحكومية في مراقبة الانتخابات ومكافحة التضليل الإعلامي.
2. إبراز العلاقة بين النزاهة الانتخابية والأمن المعلوماتي في البيئة الإعلامية الرقمية.
3. تقييم فاعلية المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية في حماية البيئة المعلوماتية للانتخابات في لبنان.
4. اقتراح آليات ومقاربات إصلاحية لتعزيز دور المجتمع المدني في مواجهة التضليل الإعلامي الانتخابي.
5. الإسهام في تطوير الأدبيات العربية المتصلة بالنزاهة الانتخابية والديمقراطية الرقمية.

7-أهمية الدراسة

تتجلّى أهمية الدراسة في:

1. **الأهمية العلمية:**

الإسهام في سدّ فجوة بحثية في الأدبيات القانونية العربية حول العلاقة بين النزاهة الانتخابية والتضليل الإعلامي في البيئة الرقمية، وبلورة مفهوم الأمن المعلوماتي الانتخابي ضمن الإطار القانوني العربي.

2. **الأهمية العملية:**

تقديم مقاربات تطبيقية تساعد في تعزيز سياسات مواجهة التضليل الإعلامي الانتخابي، وتطوير دور المنظمات غير الحكومية في ضبط البيئة المعلوماتية للانتخابات.

3. **الأهمية الوطنية اللبنانية:**

تقديم قراءة قانونية معمّقة للبيئة الانتخابية اللبنانية، بما يساعد على فهم التحديات البنيوية التي يفرضها النظام السياسي والإعلامي على ضمان النزاهة الانتخابية.

8-حدود الدراسة

تُحدَّد الدراسة بالحدود الآتية:

1. **الحدود الزمنية** :من عام 2016 إلى عام 2025، وهي مرحلة شهدت تحولات نوعية في البيئة الرقمية والانتخابية.
2. **الحدود الموضوعية** :التركيز على التضليل الإعلامي الانتخابي والأمن المعلوماتي المرتبط به، دون التوسّع في التفاصيل التقنية البحتة للأمن السيبراني.
3. **الحدود المكانية** :الاقتصار على الحالة اللبنانية مع الاستفادة من تجارب دولية مختارة لأغراض المقارنة.
4. **الحدود المنهجية** :اعتماد منهج تحليلي–مقارن ذي طابع قانوني، دون استخدام أدوات إحصائية أو استبيانية.

9-مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

1. **النزاهة الانتخابية:**

منظومة المعايير القانونية والمؤسساتية والإجرائية التي تضمن أن تعكس الانتخابات الإرادة الحرة للناخبين دون تدخل أو تلاعب.

2. **التضليل الإعلامي:**

نشر أو تداول معلومات زائفة أو مضلّلة بصورة ممنهجة بهدف التأثير في اتجاهات الرأي العام والسلوك الانتخابي.

3. **الأمن المعلوماتي الانتخابي:**

التدابير القانونية والمؤسساتية التي تهدف إلى حماية البيئة المعلوماتية المحيطة بالعملية الانتخابية من الاختراق والتلاعب والتوظيف السياسي غير المشروع.

4. **المنظمات غير الحكومية:**

الهيئات المدنية المستقلة عن السلطات الرسمية التي تعمل في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومراقبة الانتخابات.

10-الإطار النظري والدراسات السابقة

ينقسم هذا المحور إلى ثلاثة مباحث رئيسة:

1. **المبحث الأول** :الإطار النظري للنزاهة الانتخابية والأمن المعلوماتي الانتخابي، مع تحليل تطوّر المفهوم في الفقه السياسي والقانوني والمعايير الدولية ذات الصلة.
2. **المبحث الثاني** :ظاهرة التضليل الإعلامي الانتخابي في البيئة الرقمية، مع دراسة أشكاله وآثاره ومخاطره على العملية الديمقراطية.
3. **المبحث الثالث** :عرض وتحليل نقدي لأبرز الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت النزاهة الانتخابية، والتضليل الإعلامي، ودور المجتمع المدني، وتحديد موقع الدراسة ضمن هذه الأدبيات.

11-منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة المنهج التحليلي–المقارن من خلال:

- تحليل النصوص القانونية الوطنية والدولية ذات الصلة بالإعلام الانتخابي وحقوق المشاركة السياسية.
- دراسة تقارير منظمات دولية ومحلية تُعنى بمراقبة الانتخابات ومكافحة التضليل الإعلامي.
- مقارنة الحالة اللبنانية بتجارب دولية مختارة تشمل فرنسا، الاتحاد الأوروبي، تونس، وكينيا.
- توظيف التحليل القانوني والنقدي لتقييم حدود دور المجتمع المدني في حماية البيئة المعلوماتية الانتخابية.

12-أداة الدراسة

تستند الدراسة إلى أدوات بحثية تشمل:

- تحليل مضمون تقارير المنظمات غير الحكومية.
- تحليل قانوني للنصوص التشريعية.

- دراسة حالات ترتبط بانتهاكات إعلامية موثّقة، دون استخدام أدوات استبيانية.

الفصل الأوّل

الإطار النظري والقانوني للنزاهة الانتخابية ودور المنظمات غير الحكومية

يُعدّ مفهوم النزاهة الانتخابية من المرتكزات الأساسية لبناء الشرعية الديمقراطية؛ إذ لم يعد تقييم الانتخابات يقتصر على سلامة الإجراءات التقنية أو انتظام دوراتها، بل بات يُنظر إليها كعملية مركّبة تتداخل فيها الأبعاد القانونية والسياسية والإعلامية والمعلوماتية. ومع اتّساع الفضاء العام وتكاثر أدوات التأثير فيه، ولا سيما في العصر الرقمي، برزت الحاجة إلى مقاربة شمولية للنزاهة الانتخابية تتجاوز الإطار الإجرائي الضيّق لتشمل الشروط المعرفية والإعلامية التي تتكوّن في ظلّها إرادة الناخبين.

في هذا السياق، يبرز الأمن المعلوماتي الانتخابي بوصفه أحد المكوّنات الحديثة لمفهوم النزاهة الانتخابية؛ إذ لم تعد المخاطر محصورة في أساليب التزوير التقليدية أو الضغط المباشر على الناخبين، بل امتدّت إلى التلاعب بالعقول عبر التضليل الإعلامي، وتزييف المعلومات، واستغلال المنصّات الرقمية والخوارزميات للتأثير في اتجاهات الرأي العام. وقد أفرز ذلك تحدّيات قانونية دقيقة تتعلّق بكيفية تحصين العملية الانتخابية من هذه التهديدات، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الضمانات الجوهرية لحرية التعبير والحق في المشاركة السياسية.

وفي قلب هذه المنظومة المعقّدة، برزت المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية بوصفها فاعلًا رئيسيًا في حماية النزاهة الانتخابية بمفهومها الموسَّع، عبر مراقبة العمليات الانتخابية، ورصد الأداء الإعلامي، والتصدّي لخطاب التضليل، وتعزيز الثقافة الانتخابية لدى المواطنين، ولا سيما في البيئات السياسية الهشّة أو المنقسمة التي تعاني ضعفًا في آليات الرقابة المؤسسية.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تفكيك الإطار النظري والقانوني للنزاهة الانتخابية، وبيان موقع الأمن المعلوماتي الانتخابي ضمن هذا الإطار، وتحديد الموقع الخاص للمنظمات غير الحكومية فيه، عبر ثلاثة مباحث مترابطة تشكّل قاعدة مفاهيمية ومنهجية للفصول اللاحقة.

المبحث الأوّل

المفهوم القانوني للنزاهة الانتخابية في ضوء المواثيق الدولية

يشكّل مفهوم النزاهة الانتخابية أحد المرتكزات الأساسية في الفكر الديمقراطي المعاصر، إلا أنّ دلالاته القانونية والسياسية شهدت تحوّلات جوهرية بفعل المتغيرات المؤسسية والإعلامية والرقمية التي أعادت رسم البيئة الانتخابية عالميًا. فلم يعد النظر إلى النزاهة مقتصرًا على سلامة الإجراءات أو انتظام يوم الاقتراع، بل بات يرتبط بمنظومة أوسع من الشروط الضامنة لحرية الإرادة الشعبية في سياق معلوماتي متزايد التعقيد. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل التطوّر المفاهيمي للنزاهة الانتخابية في ضوء الفكر الدستوري والمواثيق الدولية، مع إبراز

الدور المتنامي للبعد المعلوماتي في إعادة تعريف هذا المفهوم ورفده بمقاربة شمولية تكاملية تجمع بين القانون والمؤسسات والإعلام والأمن المعلوماتي الانتخابي.

المطلب الأوّل: تطوّر مفهوم النزاهة الانتخابية في الفكر القانوني والسياسي

يُعدّ مفهوم النزاهة الانتخابية من المفاهيم الديناميكية التي شهدت تحوّلًا نوعيًا في الفقه الدستوري والقانوني المعاصر. ففي المراحل الأولى لنشوء الأنظمة الديمقراطية التمثيلية، انصبّ التركيز على الجانب الإجرائي للانتخابات: سلامة التصويت والفرز، منع التزوير المادي، حماية صناديق الاقتراع، وضمان سرّية التصويت واستقلالية الإدارة الانتخابية. وارتبطت النزاهة آنذاك بمعايير تقنية وقانونية ضيّقة تُعنى بيوم الاقتراع أكثر مما تُعنى بالسياق المحيط به.

غير أنّ التحوّلات السياسية والاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور دساتير جديدة وتعاظم دور الإعلام والمجتمع المدني، أسهمت في إعادة تعريف تدريجي لمفهوم النزاهة الانتخابية. فلم تعد النزاهة تُختزل في سلامة الإجراءات، بل أصبحت تُفهَم بوصفها منظومة من الشروط القانونية والمؤسساتية والسياسية التي تضمن التعبير الحر والأصيل عن الإرادة الشعبية. وفي هذا الإطار، توسّع المفهوم ليشمل عناصر إضافية مثل تكافؤ الفرص بين المرشحين، وعدالة النفاذ إلى وسائل الإعلام، وشفافية تمويل الحملات الانتخابية.

ومع الثورة الرقمية وتحول الفضاء الإعلامي إلى ساحة تفاعل سياسي مفتوحة، برز البعد المعلوماتي للنزاهة الانتخابية؛ فلم تعد الإشكالية محصورة في نزاهة "الصندوق"، بل امتدّت إلى نزاهة "العقل الانتخابي" ذاته، أي سلامة البيئة المعلوماتية التي تتشكّل ضمنها قناعات الناخبين. ومن هنا ظهرت في الأدبيات القانونية والسياسية مفاهيم متداخلة مثل النزاهة المعلوماتية للانتخابات، والديمقراطية الرقمية، والأمن المعلوماتي الانتخابي.

ويُقصد بالأمن المعلوماتي الانتخابي حماية الفضاء المعلوماتي المرتبط بالعملية الانتخابية من التلاعب المنظّم وتزييف الوعي العام، ومنع توظيف الأدوات الرقمية والإعلامية لتوجيه الإرادة الشعبية بصورة غير مشروعة، ضمن توازن دقيق بين متطلّبات حماية النظام الديمقراطي وضمانات حرية التعبير.

كما ارتبط تطوّر مفهوم النزاهة الانتخابية بصعود فكرة "النزاهة الشاملة(Comprehensive Electoral Integrity) "، التي تنظر إلى الانتخابات بوصفها مسارًا مركّبًا لا يكون نزيهًا إلا بتكامل جملة من المعايير: نزاهة قانونية، ومؤسساتية، وإعلامية، ومعلوماتية. ويعبّر هذا التطوّر عن انتقال الفكر الديمقراطي من مقاربة شكلية للإرادة العامة إلى مقاربة موضوعية تراعي شروط تشكّل هذه الإرادة في بيئة معلوماتية معقّدة.

وبذلك، غدا مفهوم النزاهة الانتخابية ممتدًّا على كامل الدورة الانتخابية، قبل الاقتراع وأثناءه وبعده، ولم يعد محصورًا في يوم التصويت. كما بات يفترض إشراك فاعلين متعدّدين في حمايته، وفي مقدّمتهم المنظمات غير الحكومية التي تشكّل حلقة وصل أساسية بين المجتمع والدولة، وركنًا من أركان حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي.

المطلب الثاني: النزاهة الانتخابية في المواثيق والصكوك الدولية

احتلّ مبدأ النزاهة الانتخابية موقعًا مركزيًا في منظومة حقوق الإنسان الدولية، بوصفه التعبير المؤسسي عن الحق في المشاركة السياسية وتقرير المصير الديمقراطي. وقد تولّت المواثيق والصكوك الدولية تأطير هذا المبدأ وربطه بحزمة من الحقوق والحريات المرتبطة بالعملية الانتخابية.

فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينصّ على أنّ "إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكم"، وأنّ هذه الإرادة يجب أن تُعبَّر عنها من خلال "انتخابات نزيهة تجرى دوريًّا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرّي(United Nations, 1948) "). يُستفاد من ذلك أنّ النزاهة الانتخابية ليست توصيفًا أخلاقيًا فحسب، بل شرط قانوني لمشروعية السلطة السياسية في النظام الدولي المعاصر.

وأعاد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تأكيد هذا المبدأ في مادته الخامسة والعشرين، حيث نصّ على حق كلّ مواطن في "المشاركة في إدارة الشؤون العامة مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون بحرية"، وفي "الانتخاب والترشّح في انتخابات دورية نزيهة تُجرى بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة .(ICCPR, 1966, Article 25) "ويكشف ذلك عن ارتباط النزاهة الانتخابية بمجموعة من الحقوق السياسية المكمّلة، وفي مقدّمها حرية التعبير، وحرية التجمّع، وحرية تكوين الجمعيات.

وعلى المستوى الإقليمي الأوروبي، أرست وثيقة كوبنهاغن الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عام 1990 مجموعة من المبادئ التفصيلية المتّصلة بالنزاهة الانتخابية، ولا سيما لجهة تأمين شروط التنافس العادل بين المرشحين، وضمان حياد الإدارة الانتخابية، وحرية الإعلام خلال الحملات الانتخابية .(OSCE, 1990) وقد شكّلت هذه الوثيقة مرجعًا أساسيًا في تطوير المعايير الأوروبية والدولية لمراقبة الانتخابات.

وفي السياق الإفريقي، وضع الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم لعام 2007 النزاهة الانتخابية ضمن إطار أوسع يرتبط بالحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان، حيث نصّت المادة (17) منه على التزام الدول بتنظيم انتخابات حرّة ونزيهة وشفافة تُدار بواسطة هيئات مستقلة ومحايدة .(African Union, 2007) ويتميّز هذا الميثاق بربط النزاهة الانتخابية بالاستقرار المؤسسي والتنمية السياسية، لا بمجرد انتظام الاستحقاقات.

وقد أسهمت هذه الصكوك مجتمعة في بلورة مجموعة من المعايير الدولية للنزاهة الانتخابية، من أبرزها:

1. استقلالية الجهة المشرفة على الانتخابات.
2. ضمان تكافؤ الفرص بين المرشحين والقوى السياسية.
3. حرية الإعلام وتعدّديته وتوازنه في التغطية الانتخابية.
4. شفافية تمويل الحملات الانتخابية.
5. حماية الناخب من الإكراه ومن التضليل المنهجي.

ومع تطوّر الفضاء الرقمي، بدأت المنظمات والهيئات الدولية في إدماج البعد المعلوماتي ضمن مفهوم النزاهة الانتخابية، من خلال مبادئ توجيهية لحماية الانتخابات من حملات التضليل الرقمي والتدخّلات الخارجية عبر المنصّات الافتراضية. وقد وفّر ذلك الأساس لمفهوم الأمن المعلوماتي الانتخابي بوصفه امتدادًا حديثًا للنزاهة الانتخابية التقليدية، بحيث لم يعد ضمان سلامة إجراءات الاقتراع كافيًا ما لم تُحمَ البيئة المعلوماتية التي يُنتَج ضمنها القرار الانتخابي.

وعليه، لم يعد القانون الدولي يتعامل مع النزاهة الانتخابية كآلية إجرائية محصورة بيوم الاقتراع، بل بات ينظر إليها كمنظومة متكاملة تشمل البيئة السياسية والإعلامية والمعلوماتية المحيطة بالعملية الانتخابية بأكملها، بما ينسجم مع التحوّلات التي فرضها العصر الرقمي وتحدّياته.

المطلب الثالث: الأمن المعلوماتي الانتخابي كبعد حديث للنزاهة الانتخابية

أدّت التحوّلات الرقمية المتسارعة في العقود الأخيرة إلى إعادة تشكيل طبيعة التهديدات التي تواجه العمليات الانتخابية. فإذا كان التزوير التقليدي يتركّز على التدخّل المادي في صناديق الاقتراع أو في مسار الإجراءات القانونية، فإنّ التهديدات المعاصرة تستهدف أساسًا وعي الناخبين ومسار تكوّن قناعاتهم السياسية. وفي هذا السياق، برز الأمن المعلوماتي الانتخابي كأحد الأبعاد الجوهرية الحديثة للنزاهة الانتخابية.

وبحسب الأطر المفهومية الواردة في العديد من المراجع الدولية التي تناولت حماية السلامة المعلوماتية في العمليات الانتخابية، مثل تقارير *UNDP (2023)* و*UNESCO (2021)* و*International IDEA (2020)*، فضلًا عن مدوّنة الممارسات الأوروبية لمكافحة التضليل *European Commission (2018; 2022)*، يمكن تعريف الأمن المعلوماتي الانتخابي بأنه:

مجموعة التدابير القانونية والمؤسساتية والإعلامية والتقنية الهادفة إلى حماية البيئة المعلوماتية المحيطة بالعملية الانتخابية من حملات التضليل والتلاعب المنهجي بالمحتوى، بما يضمن تكوّن إرادة انتخابية حرّة قائمة على معلومات صحيحة وغير مزيّفة.

ويمتاز هذا المفهوم عن الأمن السيبراني بمضمونه التقني الضيّق؛ إذ لا يقتصر على حماية البنى التحتية الرقمية والأنظمة المعلوماتية، بل يشمل أيضًا حماية المجال الرمزي والمعرفي الذي تتشكّل ضمنه القرارات السياسية للمواطنين. لذلك يُعدّ اليوم جزءًا من منظومة حماية الديمقراطية في العصر الرقمي، في ضوء ازدياد التدخّلات الإعلامية والمنصّاتية في الانتخابات عبر الحدود.

وقد تنبّهت المؤسسات الدولية إلى خطورة هذه التهديدات؛ فاعتمد الاتحاد الأوروبي، في سياق انتخابات البرلمان الأوروبي لعام 2019، حزمة تدابير لتعزيز "سلامة المعلومات الانتخابية"، من خلال مكافحة الأخبار الزائفة، والحدّ من الإعلانات السياسية المجهولة المصدر، وتعزيز الشفافية في الإعلانات الرقمية المرتبطة بالانتخابات. (European Commission, 2018) وجاءت هذه التدابير استجابة لتقارير وثّقت تدخّلات رقمية خارجية في عدد من العمليات الانتخابية بين عامي 2016 و2019.

وفي الإطار نفسه، أكّد الأمين العام للأمم المتحدة في تقاريره المتعلّقة بحقوق الإنسان في العصر الرقمي أنّ التضليل الإعلامي، ولا سيما في فترات الانتخابات، يشكّل تهديدًا مباشرًا للحق في المشاركة السياسية الحرّة، داعيًا الدول إلى تبنّي أطر قانونية وتنظيمية لمواجهة

هذه الظاهرة بما يتوافق مع ضمانات حرية التعبير (United Nations, 2020). ويعكس هذا التوجّه اعتبار الأمن المعلوماتي الانتخابي جزءًا من التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان.

كما اعتمدت دول ديمقراطية عدّة تشريعات خاصة بمكافحة التضليل الانتخابي، من بينها فرنسا التي أقرت عام 2018 قانونًا لمكافحة التلاعب بالمعلومات خلال الفترات الانتخابية، يتيح تدخّل القضاء بصورة عاجلة لوقف نشر المعلومات المضلِّلة متى ثبت تأثيرها في صدقية الاقتراع (French Law No. 2018-1202). ويجسّد ذلك انتقالًا من حياد الدولة السلبي تجاه الفضاء الرقمي إلى دور أكثر فاعلية في حماية السلامة المعلوماتية للانتخابات، مع ما يثيره من نقاش حول حدود هذا التدخّل تجنّبًا لتحويله إلى أداة لتقييد حرية التعبير أو فرض رقابة سياسية على الإعلام الرقمي.

لذلك يشدّد الفقه القانوني المعاصر على ضرورة تنظيم سياسات حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي ضمن أطر تشريعية واضحة، وتحت رقابة قضائية مستقلة، وبما يضمن التناسب بين حماية الديمقراطية وصون الحريات الأساسية.

أما في السياق اللبناني، فتكتسب مسألة الأمن المعلوماتي الانتخابي أهمية خاصة في ضوء ضعف التشريعات المتعلّقة بالإعلام الرقمي وغياب آليات فعّالة لمراقبة المحتوى الانتخابي على المنصّات الاجتماعية، ما أفسح المجال خلال الاستحقاقات الأخيرة لانتشار واسع للمحتوى المضلِّل والتحريضي المؤثّر في السلوك الانتخابي. ويجعل ذلك من الأمن المعلوماتي الانتخابي تحدّيًا مركزيًا أمام الدولة والمجتمع المدني، ويمنح المنظمات غير الحكومية دورًا محوريًا في رصد هذا المحتوى والتصدّي له.

وعليه، لم يعد الأمن المعلوماتي الانتخابي مفهومًا تقنيًا أو إعلاميًا صرفًا، بل أصبح أحد الأعمدة الجديدة للنزاهة الانتخابية المعاصرة، وعنصرًا أساسيًا في حماية الحق في المشاركة السياسية الحرّة والنزيهة في النظم الديمقراطية الحديثة.

المبحث الثاني

الإطار القانوني لعمل المنظمات غير الحكومية في مراقبة النزاهة الانتخابية

يبحث هذا المبحث الأساس القانوني الذي يستند إليه دور المنظمات غير الحكومية في مراقبة الانتخابات، انطلاقًا من القانون الدولي لحقوق الإنسان ومن خلال الإطار التشريعي اللبناني، بهدف تقييم مدى قدرة هذا الإطار على تمكين المجتمع المدني من المساهمة الفعلية في تعزيز النزاهة الانتخابية وحماية الأمن المعلوماتي الانتخابي. ويُظهر التحليل أنّ هذا الدور انتقل من رقابة رمزية محدودة إلى وظيفة رقابية معترف بها قانونًا، وإن ظلّت فعاليته مقيدة بجملة من القيود التشريعية والتطبيقية.

المطلب الأول: الأساس القانوني الدولي لدور المنظمات غير الحكومية

تطوّر دور المنظمات غير الحكومية في الرقابة على العمليات الانتخابية في ضوء توسّع مفهوم المشاركة في الشأن العام في القانون الدولي، بحيث لم تعد الدولة الفاعل الحصري في حماية الحقوق السياسية. وقد رسّخ "إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان" (1998) هذا التوجّه، إذ أقرّ حقّ الأفراد والمنظمات في رصد الانتهاكات والمشاركة في النقاش العام المتعلّق بالحقوق المدنية

والسياسية، بما في ذلك مراقبة الانتخابات (United Nations, 1999, Articles 1–5). وبهذا المعنى، أصبحت الرقابة المدنية جزءًا من حماية الحق في المشاركة السياسية، لا مجرّد نشاط تطوّعي هامشي.

كما ساهمت منظمات دولية متخصّصة، مثل The Carter Center و International IDEA وTransparency International، في وضع معايير مهنية لعمل المراقبين، تقوم على الحياد والاستقلالية والشفافية والتوثيق، وأصبحت هذه المعايير مرجعًا أساسيًا لبعثات المراقبة الدولية والإقليمية.

ويستند هذا الدور كذلك إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي ينصّ في المادة (25) على حق المواطنين في المشاركة في إدارة الشأن العام بحرية، بما يشمل الحق في الانتخاب والترشّح في انتخابات دورية نزيهة. ومن ثمّ غدت الرقابة المدنية امتدادًا طبيعيًا لهذا الحق، باعتبارها أداة لتعزيز الشفافية والمساءلة وضمان نزاهة العملية الانتخابية، بحيث يُعدّ التضييق غير المبرّر على هذه الرقابة تعارضًا مع الالتزامات الدولية للدول في مجال حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: الإطار القانوني اللبناني لدور المنظمات غير الحكومية في الرقابة الانتخابية

يعكس الإطار القانوني اللبناني طبيعة العلاقة المعقّدة بين الدولة والمجتمع المدني في نظام سياسي يقوم على التوازنات الطائفية. ويستند تنظيم الجمعيات إلى قانون عام 1909 الذي يقرّ مبدئيًا حرّية إنشاء الجمعيات بالإعلام لا بالترخيص المسبق، ما يوفّر – نظريًا – هامشًا واسعًا للعمل المدني.

إلا أنّ الممارسة تكشف عن وجود قيود غير رسمية، ولا سيما عندما تنشط الجمعيات في المجالين السياسي والانتخابي. وقد خصّ قانون الانتخابات رقم 2017/44 مسألة مراقبة الانتخابات بنصوص واضحة، فأجاز للجمعيات المتخصّصة المشاركة في الرقابة بشرط اعتمادها من هيئة الإشراف على الانتخابات والتزامها بالمعايير التي تضعها الهيئة (قانون 2017/44، المواد 19 و20). ويُفهم من ذلك أنّ المشرّع اعترف صراحةً بدور المجتمع المدني في الرقابة الانتخابية، لكنه أبقى هذا الدور محاطًا بقنوات تنظيمية خاضعة لسلطة الإشراف الرسمية.

وتشكّل تجربة الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (LADE) نموذجًا عمليًا لاستثمار هذا الإطار القانوني، إذ تمكّنت من المشاركة في مراقبة الاستحقاقات الانتخابية عبر نشر المراقبين وإصدار تقارير تحليلية حول الأداء الانتخابي والإعلامي، رغم ما تواجهه من عراقيل مرتبطة بالنفاذ إلى المعلومات ومحدودية التعاون المؤسسي. ويكشف هذا الواقع أنّ الاعتراف القانوني بالدور الرقابي للمجتمع المدني، على أهميته، لا يكفي ما لم يُدعَّم بضمانات فعلية لاستقلالية الجمعيات وقدرتها على الوصول إلى المعلومات، خصوصًا في بيئة سياسية هشّة وتنافسية.

المطلب الثالث: حدود الدور القانوني للمنظمات غير الحكومية والتحديات التي تواجهها

على الرغم من توسّع الاعتراف القانوني بدور المنظمات غير الحكومية في مراقبة الانتخابات، فإنّ قدرتها على ممارسة هذا الدور تبقى محدودة بفعل منظومة من القيود القانونية والسياسية والعملية.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار الثامن – العدد الرابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2025م
www.ajsp.net

فعلى المستوى القانوني، تبرز إجراءات الاعتماد والرقابة الإدارية التي تمنح السلطات الرسمية هامشًا واسعًا من التقدير، ويمكن أن تُستخدم عمليًا كوسيلة للضغط أو للتمييز بين الجمعيات، سواء عبر قبول بعضها ورفض بعضها الآخر، أو عبر فرض شروط معيّنة على عملها الميداني. كما يمثّل التمويل – ولا سيما التمويل الخارجي – أحد أبرز مصادر الإشكال؛ إذ يُستعمل غالبًا ذريعة للتشكيك في استقلالية المنظمات ونزاهة تقاريرها، ما ينعكس على مدى قبول توصياتها داخل المجال السياسي والإعلامي.

وعلى المستوى السياسي، تُفاقم البيئة المنقسمة في لبنان من حجم هذه التحديات؛ إذ تواجه الجمعيات ضغوطًا مباشرة وغير مباشرة، وصعوبات في الوصول إلى المعلومات الرسمية والبيانات الانتخابية المكتملة، فضلًا عن حملات تشويه وتشكيك في دوافعها خلال الفترات الانتخابية. وقد شدّدت تقارير أممية على ضرورة توفير بيئة قانونية ومؤسسية تحمي حرية عمل المجتمع المدني، وتمنع التدابير التعسفية أو الانتقائية التي تقيّد دوره في مراقبة الانتخابات.(United Nations, 2020)

وتُظهر هذه المعطيات أنّ الإشكالية لا تكمن في غياب نصوص تعترف بدور المنظمات غير الحكومية، بل في محدودية الضمانات المؤسسية التي تكفل تفعيل هذا الدور على نحو مستقل وفعّال، بما في ذلك حماية المراقبين، وضمان النفاذ إلى المعلومات، وتوفير آليات واضحة للتعاون بين هيئات الإشراف الرسمية والجمعيات المتخصّصة. ومن دون هذه الضمانات، يبقى إسهام المنظمات غير الحكومية في حماية النزاهة الانتخابية والأمن المعلوماتي الانتخابي دون الإمكانات المتاحة لها نظريًا.

المبحث الثالث

النزاهة الانتخابية بين حرية الإعلام والأمن المعلوماتي الانتخابي

أصبح تحقيق النزاهة الانتخابية في العصر الرقمي رهنًا بسلامة البيئة الإعلامية والمعلوماتية المحيطة بالعملية الانتخابية، إذ باتت حرية الإعلام والحق في الوصول إلى المعلومات شرطين أساسيين لممارسة المشاركة السياسية على نحو واعٍ ومستنير. وفي المقابل، أدّى التصاعد المتسارع لظاهرة التضليل الإعلامي عبر المنصّات الرقمية إلى تقويض هذه الشروط، ما جعل الأمن المعلوماتي الانتخابي أحد المكوّنات الجوهرية للنزاهة الديمقراطية المعاصرة.

وفي إطار هذا التحوّل، يتناول هذا المبحث العلاقة بين الحق في المشاركة السياسية وحرية الإعلام، ثم يُحلّل التضليل الإعلامي بوصفه تهديدًا مباشرًا للنزاهة الانتخابية والأمن المعلوماتي الانتخابي، قبل استعراض دور المنظمات غير الحكومية في حماية الفضاء المعلوماتي المرتبط بالاستحقاقات الانتخابية.

المطلب الأول: العلاقة بين الحق في المشاركة السياسية وحرية الإعلام

يُعدّ الحق في المشاركة السياسية من الحقوق الأساسية التي لا تتحقق بصورة فعليّة إلا في بيئة إعلامية حرّة وتعدّدية تتيح للناخبين الاطلاع على المعلومات وتكوين رأي مستنير. وقد أبرز العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هذا الترابط حين جمع بين حقّ المشاركة في إدارة الشأن العام والحق في حرية التعبير وتلقّي المعلومات ونقلها(ICCPR, 1966, Arts. 19, 25) ، بما يعني أنّ ممارسة الاقتراع الحر تفترض فضاءً إعلاميًا مفتوحًا وتعدديًا.

وفي هذا السياق، لا يُنظر إلى الإعلام بوصفه مجرّد قناة لنقل المعلومات، بل باعتباره فاعلًا أساسيًا في تشكيل الرأي العام وتوجيه القرار الانتخابي، من خلال اختيار الموضوعات، وطريقة عرضها، والإطار التأويلي الذي تُقدَّم ضمنه الأحداث السياسية. وأيّ خلل في توازن هذا الفضاء – سواء بفعل الضغوط السياسية أو الاقتصادية أو بفعل التمركز الاحتكاري لملكية وسائل الإعلام – ينعكس مباشرة على حرية الاختيار الانتخابي.

وتتفاقم هذه الإشكالية في لبنان نتيجة تداخل النفوذ السياسي والإعلامي وسيطرة وسائل إعلام حزبية أو طائفية على جزء كبير من المشهد السمعي–البصري والرقمي، بما يحدّ من قدرة المواطنين على الوصول إلى خطاب إعلامي متوازن، ويُضعف ممارسة الحق في المشاركة السياسية على أسس موضوعية ومستقلة. ومن ثمّ، تصبح حماية حرية الإعلام وتعدديته، وضمان النفاذ المتكافئ إلى الفضاء الإعلامي، شرطًا بنيويًا لضمان نزاهة العملية الانتخابية.

المطلب الثاني: التضليل الإعلامي كتهديد مباشر للنزاهة والأمن المعلوماتي الانتخابي

يشكّل التضليل الإعلامي أحد أخطر التحديات التي تواجه الديمقراطيات المعاصرة، إذ انتقل مركز الثقل من التلاعب بالإجراءات الانتخابية إلى التلاعب بوعي الناخبين وإدراكهم السياسي. وقد أدّى صعود المنصّات الرقمية، والخوارزميات، وتقنيات الاستهداف الدقيق، والإعلانات المموّلة، إلى توسيع نطاق حملات التضليل وإضفاء طابع منظم وعابر للحدود عليها.

وتعرّف الظاهرة هنا بوصفها نشرًا متعمّدًا لمعلومات زائفة أو منزوعة السياق بهدف التأثير في توجّهات الرأي العام وسلوك الناخبين، سواء عبر تشويه صورة فاعلين سياسيين، أو تضخيم قضايا معيّنة، أو خلق انطباعات كاذبة حول النزاهة الإجرائية للعملية الانتخابية. ويؤدّي ذلك إلى إعادة تشكيل المجال السياسي على أساس روايات زائفة، بما يقوّض الأساس المعرفي للاختيار الديمقراطي.

وقد دفع هذا التطوّر الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد "مدوّنة السلوك لمكافحة التضليل الإعلامي" عام 2018، التي تُلزم المنصّات الرقمية بتعزيز الشفافية في الإعلانات السياسية، وكشف الشبكات المضلِّلة، وتقييد الممارسات التي تُضعف صدقية المجال المعلوماتي خلال الفترات الانتخابية (European Commission, 2018). كما اعتبرت الأمم المتحدة أنّ انتشار المعلومات المضلِّلة في الفترات الانتخابية يمثّل تهديدًا مباشرًا للحق في المشاركة السياسية الحرة، ودعت الدول إلى اعتماد أطر تنظيمية متوازنة لمواجهة هذه الظاهرة بما ينسجم مع ضمانات حرية التعبير (United Nations, 2020).

وفي لبنان، كشفت تقارير رقابية لمنظمات محلية مثل الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات(LADE) ، وأخرى دولية مثل بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات(European Union EOM) ، أنّ الفضاء الرقمي بات ساحة رئيسية للتلاعب بالخطاب الانتخابي، عبر حملات منظّمة تستفيد من ضعف التنظيم القانوني للمحتوى الرقمي، وغياب آليات فعّالة لمراقبة الإعلانات السياسية المموّلة، وتدني مستوى الشفافية في تمويل الحملات الرقمية. ويجعل هذا الواقع من الأمن المعلوماتي الانتخابي حلقة هشّة داخل المنظومة الانتخابية اللبنانية، ويطرح الحاجة إلى مقاربات تشريعية ومؤسساتية جديدة تتجاوز حدود الرقابة التقليدية على الإعلام.

المطلب الثالث: دور المنظمات غير الحكومية في حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي

أمام اتساع مخاطر التضليل الرقمي، برز دور المنظمات غير الحكومية بوصفها فاعلًا مركزيًا في دعم الأمن المعلوماتي الانتخابي، من خلال ثلاثة مسارات مترابطة:

1. **الرصد والتحليل:**
تقوم المنظمات المتخصّصة بمراقبة المحتوى الإعلامي والرقمي خلال الحملات الانتخابية، ورصد المخالفات والمحتوى المضلِّل، وتحليل الخطاب السياسي والإعلاني، ثم إصدار تقارير دورية توثّق أنماط التضليل وخرق المعايير المهنية والقانونية.

2. **تعزيز القدرات:**
تسهم هذه المنظمات في تدريب الصحافيين والعاملين في الحملات الانتخابية والناشطين الرقميين على أساليب التحقّق من الأخبار، والتعامل النقدي مع المصادر الرقمية، واستخدام أدوات الرصد والتحقّق، بما يعزّز قدرة الفاعلين الإعلاميين على مقاومة التضليل.

3. **التربية الإعلامية والمعلوماتية:**
تعمل المنظمات المدنية على توعية المواطنين بأهمية التفكير النقدي في تلقّي المعلومات، وتحذيرهم من مخاطر الأخبار الزائفة وخطاب الكراهية، وتشجيعهم على استخدام المنصّات الرقمية بطريقة مسؤولة، بما يرفع مستوى المناعة المجتمعية في مواجهة التضليل.

وفي لبنان، لعبت منظمات مثل الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (LADE) ومؤسسة مهارات دورًا محوريًا في سدّ جزء من فجوة الرقابة الرسمية، ولا سيما في المجال الرقمي، عبر إعداد تقارير تتناول أنماط التغطية الإعلامية والإنفاق الإعلاني الرقمي، وتنظيم برامج تدريبية حول التحقّق من المعلومات والتربية الإعلامية. وقد ساهم ذلك في لفت الانتباه إلى خطورة الفضاء المعلوماتي على نزاهة الانتخابات، وإدراج مسألة الأمن المعلوماتي الانتخابي ضمن النقاش العام حول الإصلاحات الانتخابية.

ويتبيّن من هذه التجربة أنّ المجتمع المدني لم يعد مجرّد مراقب خارجي للإجراءات الانتخابية، بل أصبح عنصرًا بنيويًا في حماية الفضاء المعلوماتي الانتخابي والحدّ من التلاعب الرقمي بالوعي السياسي، بما يعزّز النزاهة الانتخابية بمفهومها الشامل.

الخلاصة التحليلية للفصل الأوّل

يُظهر الفصل الأوّل أنّ مفهوم النزاهة الانتخابية شهد تحوّلًا جذريًا من مقاربة إجرائية ضيّقة تركّز على يوم الاقتراع وسلامة إجراءاته، إلى مقاربة شمولية تُدرج البنية القانونية والسياسية والإعلامية والمعلوماتية التي تتشكّل ضمنها الإرادة الشعبية. فقد بيّن المبحث الأول أنّ النزاهة الانتخابية لم تعد تقتصر على منع التزوير أو الالتزام الشكلي بالقواعد القانونية، بل أضحت منظومة مركّبة تشمل تكافؤ الفرص، وحرية الإعلام، وشفافية التمويل السياسي، واستقلالية الجهة المشرفة على الانتخابات، وسلامة الفضاء المعلوماتي الذي يُبنى داخله الوعي الانتخابي.

وتؤكد الصكوك الدولية الأساسية—كالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ووثيقة كوبنهاغن، والميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات—أن حقّ الاقتراع لا ينفصل عن ضمانات بنيوية تضمن تكوين رأي سياسي حرّ، وفي مقدمتها الحق في الوصول إلى المعلومات، وحرية التعبير، وتعدديّة الإعلام. وبذلك يندمج البعد المعلوماتي ضمن معايير النزاهة، ولا سيما بعد اتساع ظاهرة التضليل الرقمي التي باتت قادرة على إعادة تشكيل الرأي العام بصورة منهجية.

أما المبحث الثاني، فقد أكّد أنّ الأساس القانوني لدور المنظمات غير الحكومية في مراقبة الانتخابات راسخ دوليًا، كما يتجلى في "إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان" والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وفي السياق اللبناني، يظهر أنّ قانون الجمعيات لعام 1909 وقانون الانتخابات رقم 2017/44 يوفّران اعترافًا صريحًا بدور المجتمع المدني في الرقابة الانتخابية، إلا أنّ فعالية هذا الدور تبقى محدودة بفعل القيود الإجرائية والعملية المتعلقة بالاعتماد، وتضارب الصلاحيات، وضعف النفاذ إلى المعلومات، والتحديات المرتبطة بالتمويل والاستقلالية. وتُظهر تجربة منظمات مثل LADE أنّ البيئة القانونية القائمة قابلة للاستثمار، لكنها تفتقر إلى الضمانات المؤسسية التي تجعل دور المجتمع المدني جزءًا ثابتًا من منظومة الحوكمة الانتخابية لا مجرد دور ظرفي مشروط بإرادة السلطة.

وفي المبحث الثالث، يتبيّن أنّ التحوّل الرقمي قد أعاد تعريف التحديات الانتخابية عبر انتقال التضليل الإعلامي من ظاهرة هامشية إلى خطر بنيوي يمسّ جوهر العملية الديمقراطية. فالفضاء الرقمي لم يعد مجرد قناة لنقل المعلومات، بل أصبح ساحة لإنتاج محتوى مضلّل قادر على تشكيل المواقف السياسية وإعادة هندسة الرأي العام. ويرتبط ذلك مباشرة بظهور مفهوم "الأمن المعلوماتي الانتخابي" الذي يُعنى بحماية الفضاء المعلوماتي من التلاعب المنهجي خلال الفترات الانتخابية، بوصفه شرطًا مكمّلًا للنزاهة الانتخابية بالمعنى القانوني التقليدي.

وقد عزّزت هذه التغيرات دور المنظمات غير الحكومية، التي باتت تؤدي مهام متقدّمة تشمل رصد المحتوى الرقمي، وتحليل أنماط التضليل، وبناء القدرات المهنية للصحافيين والناخبين، بما يجعلها شريكًا أساسيًا في حماية العملية الانتخابية. غير أن هذا الدور يبقى محكومًا بقدرة المنظمات على تجاوز القيود القانونية والمؤسساتية التي تعترض عملها في السياق اللبناني، وبمدى تعاون الدولة والمنصّات الرقمية في بناء إطار وطني لحماية البيئة المعلوماتية.

وبناءً عليه، يخلص الفصل إلى أنّ فهم النزاهة الانتخابية في العصر الرقمي يتطلب دمج القانون والإعلام والمعلومات ضمن منظومة تحليلية واحدة، مما يجعل حماية الفضاء المعلوماتي شرطًا بنيويًا لسلامة العملية الديمقراطية. كما يمهّد هذا التحليل للانتقال إلى الفصل التالي، حيث تُدرس ظاهرة التضليل الإعلامي الانتخابي بوصفها أحد أخطر التحديات التي تستهدف الإرادة الانتخابية الحديثة، وتستدعي مقاربات قانونية ومؤسساتية ومعلوماتية متكاملة.

الفصل الثاني: التضليل الإعلامي وتأثيره على العملية الانتخابية

تمثّل البيئة المعلوماتية التي تتكوّن ضمنها القناعات السياسية للناخبين أحد المرتكزات الأساسية لسلامة العملية الديمقراطية في العصر الرقمي. فإذا كان الفصل الأوّل قد بيّن أنّ النزاهة الانتخابية لم تعد تُختزل في سلامة الإجراءات أو شفافية يوم الاقتراع، بل أصبحت

منظومة متكاملة تتداخل فيها الأبعاد القانونية والإعلامية والمعلوماتية، فإنّ التحوّل الرقمي المتسارع ألقى بعبء إضافي على هذه المنظومة يتمثّل في القدرة على حماية المجال المعلوماتي من التلاعب الممنهج والتضليل الإعلامي، ولا سيما عبر المنصّات الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي.

وقد أدّت الثورة الرقمية إلى إعادة تشكيل البنية التقليدية لتداول الأخبار، بحيث لم يعد المواطن يعتمد على مصادر إعلامية مهنية فحسب، بل بات يتعرّض يوميًا لكمّ هائل من المعلومات غير المنضبطة، ما جعل البيئة الانتخابية عرضة لمستويات عالية من التلاعب، سواء من فاعلين سياسيين محلّيين أو من أطراف خارجية تسعى إلى التأثير في اتجاهات الرأي العام. وبهذا، أضحى التضليل الإعلامي أحد أخطر التهديدات الموجّهة إلى الأمن المعلوماتي الانتخابي، وهو البعد الذي يشكّل اليوم أحد الشروط الحديثة لتمييز الانتخابات النزيهة عن تلك التي تُدار في فضاء معلوماتي ملوّث أو مخترق(United Nations, 2020).

وتتجلّى خطورة الظاهرة بصورة أكثر حدّة في الدول ذات الأنظمة السياسية الهشّة، ومنها لبنان، حيث يتقاطع ضعف التنظيم القانوني للإعلام الرقمي في قانون الانتخابات رقم 2017/44 (الجمهورية اللبنانية، 2017) مع الانقسام السياسي والطائفي، وغياب الضوابط الرادعة للتلاعب الرقمي، مما يعزّز قدرة الفاعلين السياسيين وغير السياسيين على استخدام التضليل كأداة للتأثير الانتخابي. ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري تحليل التضليل الإعلامي ليس كإشكال إعلامي فحسب، بل بوصفه ظاهرة قانونية وسياسية تمس جوهر الحق في المشاركة السياسية وصدقية الإرادة الشعبية.

وانطلاقًا من هذه الرؤية، يتناول هذا الفصل دراسة معمّقة للتضليل الإعلامي وتأثيره على العملية الانتخابية، من خلال ثلاثة مباحث مترابطة:

1. المبحث الأوّل: تأصيل مفهوم التضليل الإعلامي بصيغته الرقمية، وبيان أشكاله الأكثر شيوعًا في الحملات الانتخابية، وتحليل ارتباطه المباشر بالأمن المعلوماتي الانتخابي.
2. المبحث الثاني: مناقشة الآليات التي يؤثّر من خلالها التضليل الإعلامي على خيارات الناخبين ومخرجات العملية الانتخابية، بالاستناد إلى نماذج نظرية وتجارب دولية.
3. المبحث الثالث: دراسة التجارب القانونية والمؤسساتية لمكافحة التضليل الانتخابي، وتطبيقها على الحالة اللبنانية، مع تقويم فرص تطوير إطار وطني فعّال لحماية الفضاء المعلوماتي الانتخابي.

وبذلك، يشكّل هذا الفصل حلقة أساسية في فهم التهديدات التي تواجه البيئة الانتخابية الحديثة، ويهيّئ لتحليل دور الفاعلين، ولا سيما المجتمع المدني، في تعزيز مقاومة التضليل الإعلامي وحماية النزاهة الديمقراطية.

المبحث الأول: مفهوم التضليل الإعلامي وأشكاله في البيئة الرقمية المعاصرة

شهدت البيئة الإعلامية في العقدين الأخيرين تحوّلًا عميقًا جعل التضليل الإعلامي أحد أخطر التهديدات البنيوية التي تتعرّض لها النظم الديمقراطية. فمع الانتشار الواسع للمنصّات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، لم يعد التضليل مجرّد انحراف عارض في تداول المعلومات، بل أصبح أداة سياسية مركّبة تستهدف إعادة تشكيل الوعي الانتخابي والتأثير المباشر على خيارات الناخبين من خلال إنتاج

قناعات زائفة أو مضلِّلة. وفي السياق الانتخابي تحديدًا، يتجاوز أثر التضليل نطاق التشويش الإعلامي إلى المساس بجوهر الأمن المعلوماتي الانتخابي، باعتباره أحد الشروط الحديثة لضمان نزاهة الاقتراع وصدقية الإرادة الشعبية (European Commission, 2018؛ United Nations, 2020.)

وتتّضح خطورة الظاهرة أكثر في البيئات الهشّة مثل لبنان، حيث يتقاطع ضعف التنظيم القانوني للإعلام الرقمي مع التسييس الإعلامي والانقسام الطائفي، ما يجعل الفضاء المعلوماتي عرضة للاختراق والتلاعب خلال الاستحقاقات الانتخابية. ويهدف هذا المبحث إلى تفكيك مفهوم التضليل الإعلامي بصيغته الرقمية، وبيان أبرز أشكاله المتداولة في الحملات الانتخابية، وتحليل آثاره المباشرة على الأمن المعلوماتي الانتخابي.

المطلب الأول: مفهوم التضليل الإعلامي في السياق الانتخابي الرقمي

يُقصد بالتضليل الإعلامي نشر أو تداول معلومات كاذبة أو محرّفة أو مجتزأة بصورة متعمّدة، بهدف التأثير في اتجاهات الرأي العام أو توجيه السلوك السياسي للناخبين، ولا سيما خلال الفترات الانتخابية. ويمتاز هذا الفعل عن الخطأ الإعلامي العفوي بوجود نيّة التأثير والتوجيه عبر استراتيجيات منظّمة تتكئ على الأدوات الرقمية لزيادة الانتشار والتأثير، من خلال استهداف جماهير محدّدة، واستثمار الخوارزميات التي تعزّز المحتوى المثير أو الصادم(UNESCO 2021 .؛ International IDEA 2020 ؛ European Commission 2018/2022.).

وفي السياق الانتخابي، يتخذ التضليل طابعًا مزدوجًا:

1. **بُعد سياسي:** يستهدف التأثير سلبًا أو إيجابًا على خيارات الناخبين، وقد يصل إلى خلق شعور زائف بالأكثرية أو بالتهديد أو بالإحباط، بما يعيد تشكيل خريطة التنافس السياسي بعيدًا عن المعطيات الفعلية.
2. **بُعد معلوماتي:** يقوّض الثقة العامة في العملية الانتخابية، ويُضعف شرعية النتائج من خلال التشكيك المسبق في نزاهة الاقتراع أو حياد المؤسسات، أو عبر نشر سرديات زائفة حول التلاعب بالصناديق أو التدخل الخارجي(United Nations, 2020) .

وتضاعفت خطورة التضليل مع تطوّر التقنيات الرقمية، خصوصًا الخوارزميات الموجِّهة للمحتوى، وتقنيات الذكاء الاصطناعي التي أنتجت ما بات يُعرف بالتزييف العميق(Deepfakes) ، ما جعل الفضاء المعلوماتي عرضة لوقائع مصطنعة يصعب على المواطنين التمييز بينها وبين المحتوى الأصيل.

أما في لبنان، فقد أدّى مزيجٌ من العوامل إلى توسيع أثر هذه الظاهرة، أبرزها:

- غياب تنظيم فعّال للإعلام الرقمي في قانون الانتخابات رقم 2017/44 (الجمهورية اللبنانية، 2017)،
- الطغيان الحزبي والطائفي على وسائل الإعلام التقليدية والرقمية،

- تحوّل وسائل التواصل الاجتماعي إلى الساحة الأساسية للاستقطاب السياسي، مع محدودية آليات التصحيح والتدقيق في المعلومات.

وبذلك، يصبح التضليل الإعلامي في لبنان ليس حدثًا إعلاميًا عابرًا، بل تهديدًا مباشرًا لسلامة البيئة المعلوماتية التي تُنتَج فيها خيارات الناخبين السياسية، وهو ما ينعكس على نزاهة العملية الانتخابية برمّتها.

المطلب الثاني: أشكال التضليل الإعلامي في البيئة الرقمية

تعدّدت أشكال التضليل الإعلامي بتعدّد الأدوات الرقمية المستخدمة في إنتاجه وترويجه، وقد صنّفت العديد من الأدبيات الدولية هذه الظاهرة ضمن أنماط متكررة تتراوح بين الأخبار الكاذبة، والتلاعب البصري والسمعي، والتحيّز الإعلامي، والخطاب التحريضي، والحسابات الوهمية، وهي تصنيفات تتقاطع مع ما ورد في تقارير منظمات دولية مثل(UNESCO 2021)، International IDEA 2020)، (IFES 2022)، (والاتحاد الأوروبي2022 ;2018)

1. **الأخبار الكاذبة(Fake News)**

وهي محتويات مختلقة كليًا تُقدّم في قالب يشبه التقارير الإخبارية المهنية، غالبًا باستخدام عناوين مثيرة وصور جذّابة، بما يدفع الجمهور إلى تبنّي مواقف سياسية محدّدة على أساس معلومات زائفة. وتبرز خطورتها في قابليتها العالية للانتشار بفعل آليات إعادة النشر الخوارزمية على المنصّات الاجتماعية(UNESCO, 2021؛ IFES, 2022).

2. **التلاعب أو التحريف البصري والسمعي**

ويشمل فبركة الصور والفيديوهات أو اقتطاعها من سياقها الزمني والسياسي، إضافةً إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لإنتاج محتوى مُختلق يصعب التحقّق من صحته، بما في ذلك تقنيات *التزييف العميق*. ويُعدّ هذا النمط من أخطر أشكال التضليل نظرًا لقوة المحتوى المرئي والسمعي في تشكيل الوعي السياسي للجمهور(International IDEA, 2020 ؛ European Commission, 2022).

3. **التحيّز الإعلامي المنهجي**

ويتجلّى في تقديم المعلومات بصورة انتقائية أو منحازة لصالح جهة سياسية معيّنة، أو في تغييب الآراء المخالِفة، أو التركيز على زوايا محدّدة من الحدث السياسي بما يخلق صورة مشوّهة عن الواقع السياسي أو ميزان القوى. وقد وثّقت دراسات عربية ولبنانية هذا النمط خلال الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة(LADE, 2018؛ Maharat Foundation, 2023).

4. **التضليل العاطفي والتحريضي**

ويعتمد على إثارة المخاوف الوجودية أو استدعاء الهويات الطائفية والجهوية والاجتماعية لتحريك السلوك السياسي للناخبين على أساس خطاب تعبوي لا معلوماتي، بما يعمّق الاستقطاب ويُضعف إمكان تكوين رأي عام عقلاني UNESCO, (LADE, 2022؛2021) .

5. **الحسابات الوهمية والروبوتات الإلكترونية(Bots)**

وهي حسابات آلية أو شبه آلية تُستخدم لتضخيم خطاب سياسي معيّن وإيهام الجمهور بوجود رأي عام واسع مؤيّد أو معارض، عبر تكثيف الإعجابات وإعادة النشر والتعليقات الموجّهة. ويُسهم هذا النمط في تشويه النقاش العام وخلق انطباعات مضلِّلة حول حجم التأييد الشعبي للقضايا السياسية (UNDP, 2023 ؛ European Commission, 2018).

وتُظهر تقارير منظمات المجتمع المدني اللبنانية، ولا سيما الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (LADE) في تقاريرها عن انتخابات 2018 و2022 (LADE ، 2018؛LADE ، 2022)، ومؤسسة مهارا ت (Maharat Foundation ، 2023)، أنّ هذه الأساليب استُخدمت بكثافة خلال الحملات الانتخابية الأخيرة، من خلال نشر محتويات تحريضية أو مضلّلة حول البرامج السياسية ونتائج الانتخابات المتوقَّعة.

المطلب الثالث: التضليل الإعلامي كتهديد للأمن المعلوماتي الانتخابي

يُشكّل التضليل الإعلامي تهديدًا بنيويًا للأمن المعلوماتي الانتخابي لأنه لا يقتصر على تشويه الوقائع، بل يطال الركائز الأساسية للثقة الديمقراطية. فحين يُحرَم الناخب من الوصول إلى معلومة صحيحة وموثوقة، يصبح قراره السياسي مبنيًا على بيئة معلوماتية مزيّفة، ما يفرغ حقّه في الاختيار الحر من مضمونه الفعلي(International IDEA, 2020؛ UNESCO, 2021).

وتتجلّى خطورة التضليل في ثلاثة مستويات متداخلة:

1. **تفكيك الصلة بين الناخب والمعلومة الصحيحة**

إذ يؤدّي تضخّم حجم المحتوى المضلِّل إلى إرباك عملية التمييز بين الحقيقة والزيف، فتفقد المعلومة الموثوقة قيمتها كمرجع في تكوين الرأي، ويُستعاض عنها بخطابات عاطفية أو محتويات ملفّقة أو غير متحقَّق منها.

2. **إضعاف الثقة بالمؤسسات الانتخابية**

إذ تسهم الأخبار الزائفة وسرديات المؤامرة والتشكيك الممنهج في حياد الإدارة الانتخابية في خلق «أزمة ثقة مسبقة» بالعملية الانتخابية، قد تدفع المواطنين إلى العزوف عن المشاركة أو رفض نتائج الاقتراع، حتى في غياب أدلّة فعلية على التزوير. وقد نبّهت تقارير دولية إلى أنّ انتشار المعلومات المضلّلة خلال الفترات الانتخابية يمثّل تهديدًا مباشرًا للحق في المشاركة السياسية الحرّة(United Nations, 2020).

3. **تحويل القرار الانتخابي إلى نتاج بيئة منحازة ومصطنعة**

فبدل أن يكون الاختيار السياسي ثمرة نقاش عام عقلاني قائم على برامج وحجج، يصبح نتاجًا لبيئة معلوماتية منحازة تُضخّم بعض القضايا وتهمّش أخرى، وتقدّم صورًا متباينة أو منقوصة عن المرشّحين والأحزاب، ما يمسّ جوهر الحق في المشاركة السياسية بوصفه حقًا مبنيًا على وعي حرّ ومستنير(UNDP, 2023 ؛ IFES, 2022) .

وقد دفع انتشار التضليل عدّة جهات دولية إلى تبنّي سياسات حماية للفضاء المعلوماتي الانتخابي. فالاتحاد الأوروبي اعتمد «مدوّنة السلوك لمكافحة التضليل الإعلامي» التي تلزم المنصّات الرقمية بتعزيز الشفافية في الإعلانات السياسية والتصدّي للشبكات المضلّلة (European Commission, 2022؛European Commission, 2018)، كما أقرّت دول مثل فرنسا تشريعات خاصة لمكافحة التلاعب بالمعلومات خلال الفترات الانتخابية (الجمهورية الفرنسية، 2018). وفي التقارير الأممية، جرى التأكيد على أنّ مواجهة التضليل يجب أن تتم في إطار يحترم حرية التعبير، ويراعي مبادئ الضرورة والتناسب(United Nations, ؛ United) Nations, 2020 .2011

وفي السياق اللبناني، تفتقر المنظومة القانونية إلى إطار خاص بالأمن المعلوماتي الانتخابي، إذ لا يتضمّن قانون الانتخابات رقم 2017/44 أي تنظيم تفصيلي للإعلام الرقمي الانتخابي أو للإعلانات السياسية عبر المنصّات ، فيما تظلّ آليات الرصد والعقاب محدودة الفاعلية. وقد أظهرت تقارير LADE ومهارات(LADE ، 2018؛LADE ، 2022؛Maharat Foundation ، 2023) انتشارًا واسعًا للمحتوى المضلِّل والتحريضي خلال الاستحقاقات الأخيرة، ما يسلّط الضوء على هشاشة الأمن المعلوماتي الانتخابي وضرورة اعتباره جزءًا من منظومة النزاهة الانتخابية.

المبحث الثاني

آليات التضليل الإعلامي وتأثيرها على الأمن المعلوماتي الانتخابي

يمثّل تحليل الآليات التي يُنتج عبرها التضليل الإعلامي أثره في البيئة الانتخابية خطوة أساسية لفهم خطورته على الأمن المعلوماتي الانتخابي. فالتضليل لم يعد يقتصر على نشر معلومة زائفة، بل بات منظومة تأثير معقّدة تعمل عبر مستويات نفسية وتقنية وشبكية قادرة على خلق واقع إعلامي موازٍ يعيد تشكيل الإدراك السياسي ويوجّه خيارات الناخبين. وتزداد خطورة هذه الآليات في البيئات الهشّة مثل لبنان، حيث يلتقي الانقسام السياسي والطائفي مع ضعف التنظيم القانوني للإعلام الرقمي، ما يجعل العملية الانتخابية عرضة للاختراق والتلاعب بصورة أوسع.

وبناءً عليه، يعالج هذا المبحث أبرز آليات التضليل الإعلامي، ويحلّل كيفية تأثيرها البنيوي في تكوّن الإرادة الشعبية، مع إبراز انعكاساتها المباشرة على الأمن المعلوماتي الانتخابي في الحالة اللبنانية.

المطلب الأول: الآليات النفسية للتأثير في الرأي العام الانتخابي

يستند التضليل الإعلامي إلى آليات نفسية تتوجّه إلى إدراك الفرد وانفعالاته قبل مخاطبة قدرته التحليلية، وهو ما أكّدت عليه الأدبيات الدولية التي تناولت أثر المعلومات المضلّلة على السلوك الانتخابي في البيئات الرقمية(UNESCO, 2021; International IDEA, 2020; IFES, 2022) ويعمل هذا النمط من التأثير داخل مساحات الهوية والانتماء والعاطفة، معتمدًا على أنماط معرفية راسخة تضعف القدرة على التمييز النقدي لدى الجمهور، ولا سيما في السياقات المنقسمة سياسيًا وطائفيًا مثل لبنان (LADE, 2018; LADE, 2022; Maharat Foundation, 2023).

ومن أبرز هذه الآليات:

1. **التحيّز التأكيدي**

يميل الفرد إلى تفضيل المعلومات المتوافقة مع قناعاته المسبقة، وتجاهل أو رفض المعلومات المخالِفة، وهو ما يؤدي إلى تكوين "فقاعات معرفية" ضمن الجماعات السياسية والطائفية. وتؤكّد تقارير دولية أنّ هذا النمط من الانحياز المعرفي يجعل التضليل أكثر قدرة على الانتشار، لأنه يجد أرضية جاهزة داخل المجموعات المغلقة على ذاتها (UNESCO, 2021; UNDP, 2023).

2. **التأثير العاطفي**

تعتمد رسائل التضليل على إثارة الخوف والقلق والتهديد، وهو ما يعزّز الاستجابة الانفعالية على حساب التقييم العقلاني. وقد أظهرت التجربة اللبنانية، وفق تقارير مراقبة الإعلام الرقمي خلال الانتخابات، أنّ الخطاب السياسي الطائفي يوظّف هذا الأسلوب بكثافة خلال الفترات الانتخابية، ما يجعل التصويت استجابة دفاعية أكثر منه خيارًا سياسيًا مبنيًا على تحليل موضوعي(LADE, 2022; Maharat Foundation, 2023; IFES, 2022) .

3. **الإيهام باليقين عبر التكرار**

يسهم تكرار الرسائل المضلِّلة في ترسيخها كـ"وقائع" في الوعي العام، بغضّ النظر عن ضعف مصدرها. وتبرز خطورة هذه الآلية في البيئات التي تفتقر إلى منصّات مستقلة للتحقّق من الأخبار، كما أظهرت تقارير منظمات رقابية لبنانية في انتخابات **2018و2022 و2025** .(LADE, 2018, 2022, 2025)

وتتفاعل هذه الآليات في لبنان مع واقع اجتماعي منقسم وقابل للتجييش، ما يضاعف تأثير التضليل ويقوّض قدرة الناخب على اتخاذ قرار مبني على تحليل موضوعي للمعطيات.

المطلب الثاني: الآليات التقنية في التضليل الانتخابي الرقمي

إلى جانب التأثير النفسي، يستند التضليل إلى بنية تقنية تتيح سرعة الانتشار وقابلية أعلى للتأثير. وتتمثّل أبرز الآليات في الآتي:

1 .الروبوتات الإلكترونية(Bots)

تُستخدم الحسابات الوهمية أو شبه الآلية لتضخيم الخطاب السياسي وإنتاج انطباع كاذب بوجود تأييد شعبي واسع لموقف معيّن. وقد رصدت تقارير رقابية لبنانية، لا سيما تقارير الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات في دورتي 2018 و2022، نشاط شبكات منظّمة من هذا النوع خلال الاستحقاقات الانتخابية (LADE, 2018؛LADE, 2022).

2 .خوارزميات المنصّات الرقمية

تعزّز الخوارزميات المحتوى المثير للانفعال والجدل، ما يجعل الأخبار الكاذبة أكثر انتشارًا مقارنة بالمحتوى التفسيري أو التحليلي. وقد أكّد الاتحاد الأوروبي خطورة هذا الأسلوب في «مدوّنة السلوك لمكافحة التضليل الإعلامي(European Commission, 2018").

3. تقنيات التزييف العميق(Deepfake)

تتيح هذه التقنيات إنتاج محتوى صوتي أو بصري مُعدّل أو مُختلَق لشخصيات عامة، ما يخلق وقائع وهمية تهدد الثقة في الرسالة الإعلامية والسياسية. وقد حذّرت منظمات دولية من أثر هذه التقنيات على مصداقية العمليات الانتخابية (UNESCO, 2021؛ UNDP, 2023)

ويكشف تحليل الحالة اللبنانية غياب بنية قانونية أو تقنية قادرة على رصد هذه الأساليب أو ضبطها، ما يجعل الفضاء الانتخابي مكشوفًا أمام حملات التضليل المنظمة.

المطلب الثالث: تأثير التضليل على الأمن المعلوماتي الانتخابي في لبنان

يُنتج التضليل الإعلامي تأثيرًا عميقًا على الأمن المعلوماتي الانتخابي، يتجلّى عبر ثلاثة مستويات رئيسية:

1. تقويض الثقة العامة بالعملية الانتخابية

يسهم انتشار الشائعات حول التزوير أو التلاعب بالفرز أو نسب الاقتراع في خلق مناخ من الشك يسبق الاقتراع ويتجاوزه، ما يسهّل الطعن بشرعية النتائج ويزعزع الاستقرار السياسي، حتى في غياب أدلة قانونية واضحة.

2. تشويه القرار الانتخابي

حين يُبنى الخيار السياسي على معلومات مضلّلة أو مفبركة، يفقد الاقتراع صفته كتعبير حرّ عن الإرادة الشعبية، ويتحوّل إلى نتيجة معركة معلوماتية لا إلى تقييم عقلاني للبرامج والمرشحين.

3. إضعاف مؤسسات الإشراف الرسمية

تستهدف الحملات المنظمة وزارة الداخلية أو هيئة الإشراف على الانتخابات، ما يؤدّي إلى تآكل الثقة بدورها وبحيادها. ومع غياب قنوات رسمية فعّالة لتصحيح المعلومات، تصبح المنصّات غير الموثوقة المصدر الرئيسي لتشكيل الرأي العام(UNDP, 2023).

وقد أظهرت الانتخابات اللبنانية النيابيّة في عامي 2018 و2022 والبلديّة والاختياريّة في العام 2025 أنّ التضليل الإعلامي كان عاملًا مؤثرًا في مجريات المنافسة الانتخابية، ما يعكس هشاشة البيئة المعلوماتية وضرورة تطوير منظومة حماية مؤسسية فعّالة.

المبحث الثالث: التضليل الإعلامي خلال العمليات الانتخابية – دراسات مقارنة وتجارب دولية

أظهرت التجارب الانتخابية الحديثة أنّ مواجهة التضليل الإعلامي لم تعد مسألة تقنية أو إعلامية فحسب، بل أصبحت عنصرًا بنيويًا من عناصر حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي الذي يشكّل، في العصر الرقمي، أحد أعمدة النزاهة الانتخابية. فقد أصبح الفضاء الرقمي ساحة مركزية للتلاعب بالوعي العام، بحيث يمكن لأي عملية انتخابية تُجرى في بيئة معلوماتية مخترقة أن تشهد انحرافًا في الإرادة الشعبية، مهما بلغت شفافية إجراءات الاقتراع. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل أبرز التجارب الدولية في مكافحة التضليل الإعلامي،

ومقارنتها بالواقع اللبناني، بغية إظهار الفجوات البنيوية في الإطار القانوني والمؤسساتي اللبناني وتهيئة الأساس لمقاربات إصلاحية لاحقة.

المطلب الأول: التجارب الدولية في مواجهة التضليل الإعلامي الانتخابي

1. **النموذج الفرنسي**

اعتمدت فرنسا عام 2018 قانونًا خاصًا لمكافحة التلاعب بالمعلومات خلال الفترات الانتخابية، يقوم على ثلاثة محاور أساسية:

- منح القضاء صلاحية التدخّل السريع لتعليق المحتوى المضلل متى ثبت احتمال تأثيره الفوري على صدقية الاقتراع؛
- إلزام المنصّات الرقمية بالإفصاح عن الجهات المموّلة للإعلانات السياسية؛
- فرض قواعد شفافية في ترويج وترتيب المحتوى السياسي على المنصّات(French Law No. 2018–1202) .

ويُعتبر هذا القانون أحد أكثر الأطر تطورًا في حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي، مع المحافظة على الضمانات الجوهرية لحرية التعبير.

2. **الاتحاد الأوروبي**

اعتمد الاتحاد الأوروبي "مدوّنة السلوك لمكافحة التضليل الإعلامي"، التي تُلزم شركات التكنولوجيا الكبرى بما يأتي:

- إقفال الحسابات الوهمية وملاحقتها؛
- وضع آليات للتحقق من الإعلانات السياسية ومصادر تمويلها؛
- توفير قواعد بيانات شفافة للباحثين والهيئات الرقابية؛
- دعم برامج التربية الإعلامية ومبادرات المجتمع المدني(European Commission, 2018) .

ويعكس هذا النموذج مقاربة تشاركية تُحمّل المنصّات الرقمية جزءًا من مسؤولية حماية العملية الانتخابية.

3. **تجارب البلدان النامية (تونس – كينيا)**

اتبعت تونس وكينيا مقاربات تشاركية بين الدولة والمجتمع المدني، تضمنت:

- تمكين منظمات الرقابة من التحقق الرقمي من المحتوى الانتخابي؛
- تدريب الصحفيين وفرق الحملات الانتخابية على أدوات التحقق(Digital Fact–Checking) ؛
- إنشاء وحدات رصد رقمية بدعم من الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP, 2023) .

وتُظهر هذه التجارب أنّ المجتمع المدني أصبح فاعلًا محوريًا في حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي، خاصة في البيئات الهشّة سياسيًا.

المطلب الثاني: إسقاط التجارب المقارنة على السياق اللبناني

على الرغم من التطور الملحوظ في التجارب الدولية، ما يزال لبنان يفتقر إلى إطار وطني متكامل لمعالجة التضليل الإعلامي الانتخابي، سواء على المستوى القانوني أو المؤسساتي أو التقني.

أولًا: قصور الإطار القانوني

يكتفي قانون الانتخابات رقم 2017/44 بتنظيم الإعلام التقليدي، دون معالجة الإعلانات السياسية الرقمية أو دور المنصّات الاجتماعية أو آليات كشف المحتوى المضلل أو التزامات الشركات الرقمية، ما يخلق فراغًا تشريعيًا واسعًا يتيح استخدام التضليل الرقمي بلا مساءلة (الجمهورية اللبنانية، 2017).

ثانيًا: ضعف البنية المؤسساتية

تعاني المؤسسات الرسمية من قدرة محدودة على مواجهة التضليل الرقمي:
– هيئة الإشراف على الانتخابات تفتقر إلى صلاحيات تقنية وموارد بشرية تتناسب مع حجم الفضاء الرقمي؛
–وزارة الداخلية لا تمتلك وحدة متخصصة بالأمن المعلوماتي الانتخابي؛
– غياب أي تعاون رسمي مع المنصّات الرقمية الكبرى، خلافًا لما هو معتمد في الاتحاد الأوروبي.

ثالثًا: دور المجتمع المدني – محدود لكنه محوري

رغم محدودية الدعم الرسمي، لعبت منظمات مثل الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (LADE) ومؤسسة مهارات دورًا مهمًا في رصد المحتوى المضلل خلال انتخابات 2018 و2022 و2025، من خلال نشر تقارير تحليلية وتطوير أدوات للتحقق الرقمي(Maharat Foundation, 2023 ؛ LADE; 2018, 2022, 2025) .غير أنّ هذه الجهود تبقى غير كافية في ظلّ غياب إطار وطني يوفّر حماية قانونية، وإمكان الوصول إلى البيانات، وآليات مؤسساتية فعّالة للاستجابة السريعة للتضليل خلال الفترات الانتخابية.

المطلب الثالث: الأمن المعلوماتي الانتخابي بين التشريع والواقع اللبناني

يكشف تحليل الواقع اللبناني عن فجوة واسعة بين حجم التهديدات الرقمية وبين الأدوات المتاحة لمواجهتها.

1. **غياب تشريع خاص بالإعلام الرقمي الانتخابي**

لا يتضمن القانون الانتخابي أي قواعد تنظّم:
– الإفصاح عن مصادر الإعلانات السياسية الرقمية؛
– تجريم المحتوى المضلل المؤثر في العملية الانتخابية؛

– التدخل العاجل لمنع الضرر؛
– التزامات شركات التكنولوجيا تجاه البيئة الانتخابية.

2. **ضعف البنية التنظيمية**

لا يمكن بناء أمن معلوماتي انتخابي فعّال في غياب:
– هيئة مستقلة للأمن المعلوماتي الانتخابي؛
– قدرات تقنية متخصصة لرصد البيانات الرقمية وتحليلها؛
– صلاحيات رقابية تمتد إلى الفضاء الإلكتروني(UNDP, 2023) .

3. **غياب سياسة وطنية للتربية الإعلامية**

يُعدّ الوعي الإعلامي أحد أهم أدوات تحصين الناخب. إلا أنّ لبنان يفتقر إلى:
– برامج وطنية للتربية الإعلامية والرقمية؛
– حملات توعية انتخابية رسمية؛
– دعم حكومي لمبادرات التحقق من الأخبار، ما يجعل المواطن الحلقة الأضعف في منظومة الأمن المعلوماتي.

المبحث الرابع: واقع التضليل الإعلامي في لبنان خلال الاستحقاقات الانتخابية

يمثّل المشهد اللبناني إحدى أكثر البيئات هشاشة في مواجهة التضليل الإعلامي الانتخابي، نظرًا لتداخل البنية الطائفية مع العمل السياسي، وتسييس المؤسسات الإعلامية، وغياب تشريعات ناظمة للإعلام الرقمي. وقد أدّى هذا التداخل إلى تحويل الحملات الانتخابية إلى ساحات مفتوحة للتلاعب بالمحتوى، بحيث أضحى الأمن المعلوماتي الانتخابي مهدَّدًا بصورة ممنهجة ومتكرّرة.

وينطلق هذا المبحث من دراسة واقع التضليل الإعلامي في الاستحقاقات الانتخابية اللبنانية الأخيرة، ولا سيّما خلال انتخابات 2018 و2022 والانتخابات البلدية والاختيارية لعام 2025، بهدف كشف الأنماط المستخدمة، وأدواتها، والثغرات القانونية والمؤسساتية التي سمحت باستفحالها، مع إبراز الدور التعويضي الذي اضطلعت به منظمات المجتمع المدني في هذا المجال(LADE ، 2018؛ ، 20232025; Maharat Foundation,2022)

المطلب الأول: أنماط التضليل الإعلامي في الانتخابات اللبنانية الأخيرة

أظهرت التجارب الانتخابية اللبنانية أنّ التضليل الإعلامي تحوّل إلى عنصر شبه ثابت في الحملات الانتخابية، خصوصًا عبر شبكات التواصل الاجتماعي. ويمكن تحديد أبرز أنماطه على النحو الآتي:

1. **تضليل الأرقام والنتائج**

شهدت الساعات الحاسمة من أيام الاقتراع انتشار محتوى يتضمّن نسب مشاركة غير دقيقة، وادعاءات حول حصول تزوير أو إعلان نتائج أولية مضلِّلة، بقصد التأثير على خيارات الناخبين أو خلق حالة من الإرباك وانعدام الثقة بالعملية الانتخابية.

واعتمدت هذه الحملات على إعادة نشر مكثّف ومتزامن عبر حسابات متعدّدة، بما عزّز أثرها رغم غياب أي سند قانوني أو بيانات رسمية تدعمها (LADE; 2018,2022,2025).

2. **حملات التشويه الرقمية**

استهدفت مجموعات سياسية منظّمة مرشحين محدّدين من خلال نشر مواد مفبركة أو مجتزأة تطال السمعة الشخصية أو النزاهة المهنية أو الانتماء السياسي، مستخدمةً تقنيات تحرير الصور والفيديو والترويج المنظّم عبر حسابات وهمية أو شبكات من الناشطين. وتسببت هذه الحملات في إعادة تعريف صورة بعض المرشحين لدى فئات واسعة من الناخبين، بعيدًا عن معايير التقييم البرنامجي أو الأداء السياسي.

3. **توظيف الخطاب الطائفي والتحريضي**

استُخدمت الانقسامات الطائفية والهويّاتية مدخلًا مركزيًا للتأثير الانتخابي، عبر خطابات تعبئة تستثير المخاوف الوجودية أو تهويل المخاطر على الجماعة، بما يدفع الناخبين إلى الاصطفاف وفق اعتبارات غير سياسية، بدلاً من بناء خياراتهم على أساس البرامج والبدائل المطروحة. وقد ساعدت المنصّات الرقمية في تظهير هذا الخطاب وتكثيفه ضمن «فقاعات» مغلقة من المتلقّين.

4. **التلاعب البصري والمحتوى المجتزأ**

لجأت جهات مختلفة إلى نشر صور وفيديوهات قديمة أو محرّفة، وتقديمها بوصفها أحداثًا راهنة مرتبطة بالعملية الانتخابية، ما أدّى إلى تشويه إدراك الجمهور للوقائع. كما جرى اقتطاع مقاطع من خطابات أو مقابلات لمرشحين ووضعها خارج سياقها، لتغيير المعنى المقصود وتسويق انطباعات مغايرة للحقيق(Maharat Foundation، 2023).

وتُظهر تقارير منظمات المجتمع المدني المتخصصة أنّ الجزء الأكبر من هذه الممارسات وقع في البيئة الرقمية، في ظلّ ضعف الضبط القانوني والتنظيمي للإعلام الإلكتروني(Maharat Foundation 2023; ; LADE;2018,2022,2025).

المطلب الثاني: الثغرات القانونية والمؤسساتية في مواجهة التضليل

لا يمكن فهم تمدّد ظاهرة التضليل الإعلامي في لبنان من دون تحليل الإطار القانوني والمؤسساتي الذي يُفترض أن يتولّى ضبطها. ويُظهر الواقع اللبناني وجود ثغرات بنيوية عدّة، من أبرزها:

1. **غياب تنظيم قانوني للإعلام الانتخابي الرقمي**

لا يعالج قانون الانتخابات رقم 2017/44 مسألة الإعلام الانتخابي الرقمي أو الإعلانات السياسية المدفوعة عبر الإنترنت، مكتفيًا بتنظيم الإعلام المرئي والمسموع والمطبوع. وبذلك يبقى الفضاء الرقمي خارج نطاق المراقبة الفعلية، ما يتيح للأطراف السياسية والجهات الفاعلة الأخرى الترويج لمحتوى مضلّل أو تحريضي من دون مساءلة أو شفافية في التمويل.

2. **محدودية صلاحيات هيئة الإشراف على الانتخابات**

تُعدّ هيئة الإشراف على الانتخابات الأداة المؤسسية الرئيسة لمراقبة الإعلام الانتخابي، إلا أنّ صلاحياتها العملية في المجال

الرقمي تبقى محدودة. فهي تعاني نقصًا في الموارد البشرية والتقنية، وغياب وحدة متخصصة بالرصد الرقمي والتحليل البياني، فضلًا عن عدم تمتّعها بصلاحيات تُخوّلها إلزام المنصّات الرقمية بالكشف عن بيانات الإعلانات السياسية أو التعاون في إزالة المحتوى المضلِّل.

3. **غياب التعاون مع المنصّات الرقمية الكبرى**

لا توجد اتفاقيات تعاون أو مذكرات تفاهم بين السلطات اللبنانية وشركات التكنولوجيا الكبرى مثل Meta و Google وX، على خلاف ما هو معتمد في العديد من الدول الأوروبية التي فعّلت آليات للتنسيق مع هذه المنصّات خلال الفترات الانتخابي(European Commission, 2018) . ويحول هذا الفراغ دون ضبط الإعلانات السياسية الرقمية أو ملاحقة الحسابات الوهمية التي تلعب دورًا محوريًا في حملات التضليل.

4. **انعدام سياسة وطنية للأمن المعلوماتي الانتخابي**

يفتقر لبنان إلى استراتيجية وطنية شاملة تُدرج الأمن المعلوماتي ضمن منظومة حماية الانتخابات. فلا توجد سياسات واضحة للتربية الإعلامية والرقمية، ولا برامج رسمية لبناء وعي الناخبين تجاه التضليل، ولا إطار تنسيقي يجمع بين الأجهزة الرسمية والهيئات الرقابية ومنظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

إنّ هذه الثغرات مجتمعة تجعل الفضاء الرقمي اللبناني عرضة للاختراق الداخلي والخارجي، وتسمح بتضخيم حملات التضليل على نحو يهدّد صدقية العملية الانتخابية واستقرارها.

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني اللبناني في الحدّ من التضليل

على الرغم من محدودية الدعم المؤسساتي وغياب إطار وطني متكامل، اضطلعت منظمات المجتمع المدني بدور تعويضي مهم في مواجهة التضليل الإعلامي الانتخابي، يمكن تلخيصه في ثلاثة مسارات رئيسة:

1. **مراقبة الإعلام الانتخابي الرقمي**

قامت جمعيات مثل الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (LADE) ومؤسسة مهارات برصد الحملات الرقمية خلال انتخابات 2018 و2022 و2025، وتوثيق أنماط التضليل والانتهاكات الخطيرة لمعايير النزاهة الإعلامية، وإصدار تقارير دورية تسهم في كشف حجم الاختلال في الفضاء المعلوماتي الانتخابي

(LADE.، 2018؛ ، 2022Maharat Foundation;2025 2023)

2. **التدريب على التحقّق من الأخبار**

نظّمت مؤسسات مدنية متخصصة ورش عمل ودورات تدريبية للصحفيين والناشطين والعاملين في الحملات الانتخابية حول أدوات التحقّق الرقمي من الأخبار والصور والفيديوهات، ورصد الحسابات الوهمية، والتعامل مع المحتوى المضلّل بأساليب مهنية وقانونية. وأسهمت هذه المبادرات في بناء نواة من الكفاءات المحلية في مجال مكافحة التضليل.

3. **التوعية الرقمية للناخبين**

أطلقت منظمات المجتمع المدني حملات توعية استهدفت خصوصًا فئات الشباب والطلاب، ركّزت على شرح مخاطر التضليل الإعلامي، وإبراز أهمية الاعتماد على مصادر موثوقة، وتشجيع ممارسات «المواطنة الرقمية المسؤولة». وقد ساعد ذلك في ترسيخ حدّ أدنى من الثقافة الإعلامية لدى شرائح من الناخبين، وإن ظل نطاق هذه الجهود محدودًا قياسًا باتساع حجم الفضاء الرقمي (UNESCO, 2021 ;Maharat Foundation, 2023).

ورغم أهمية هذه الأدوار، فإنّها تظلّ قاصرة عن إحداث تحوّل بنيوي في مواجهة التضليل، ما لم تُدمج ضمن إطار قانوني ومؤسساتي واضح يضمن استدامتها ويوفّر لها موارد وصلاحيات كافية.

الخلاصة التحليلية للفصل الثاني

يكشف الفصل الثاني أنّ التضليل الإعلامي في البيئة الرقمية يمثل اليوم أحد أخطر التحديات البنيوية التي تواجه النزاهة الانتخابية، إذ لم يعد الظاهرة الإعلامية الهامشية التي يمكن الحدّ منها بوسائل تقليدية، بل أصبح منظومة تأثير متكاملة قادرة على إعادة تشكيل الإدراك السياسي للناخبين على نحو يهدّد جوهر العملية الديمقراطية. ويظهر التحليل أنّ هذا الخطر يتأسس على بنية معقّدة من الأدوات النفسية (كالتحيّز التأكيدي واستثارة الغرائز والهويات)، والتقنيات الخوارزمية (مثل الروبوتات الإلكترونية وتقنيات التزييف الصوتي والبصري)، والشبكات المنظمة (الحسابات الوهمية، والبروباغندا الرقمية المموّلة)، بما يجعل الفضاء الرقمي ساحة خصبة لإنتاج وعي انتخابي مشوّه وموجّه.

وقد بيّن المبحث الأول أنّ هذا التلاعب بالمحتوى لا يضعف جودة الخطاب السياسي فحسب، بل يضرب الأسس المعلوماتية التي يقوم عليها الاختيار الديمقراطي الحر، عبر تقويض ثقة المواطنين بالمؤسسات الانتخابية، وتشويه قدرتهم على التمييز بين الحقيقة والزيف. وتتفاقم هذه الإشكالية في لبنان حيث يشكّل ضعف التنظيم القانوني للإعلام الرقمي، والانقسام السياسي والطائفي، وغياب الرقابة الفعّالة، بيئة مثالية لانتشار الأخبار الكاذبة والخطاب التحريضي والتلاعب المنهجي في الرأي العام.

أما المبحث الثاني، فقد أظهر أنّ التضليل الإعلامي يعمل كمنظومة تأثير لا تستهدف الرسالة الإعلامية فقط، بل البنية الإدراكية للمواطن، بما ينعكس على مستوى الثقة العامة ويضعف الأمن المعلوماتي الانتخابي في عمقه البنيوي. وتزداد خطورة هذا المشهد في لبنان حيث لم تُطوِّر المؤسسات الرسمية حتى الآن مقاربة وطنية لمواجهة هذه المنظومة، واقتصر التدخل على ردود فعل ظرفية وغير منسقة.

ويستكمل المبحث الثالث الصورة عبر تحليل التجارب الدولية التي نجحت في صياغة استراتيجيات متكاملة لمواجهة التضليل، تقوم على تنظيم الإعلانات السياسية الرقمية، وتعزيز الشفافية، وتطوير آليات للرصد والتحقق، وإشراك المنصّات الرقمية والمجتمع المدني ضمن أطر تشريعية واضحة. وتُظهر المقارنة أن غياب تشريعات مماثلة في لبنان، وضعف قدرات الهيئات الرقابية، ونقص الموارد البشرية والتقنية، كلها عوامل تؤدي إلى هشاشة المنظومة الانتخابية أمام التضليل المعلوماتي.

أما المبحث الرابع، فيشير إلى أنّ التضليل في لبنان أصبح عنصرًا ملازمًا للعملية الانتخابية لا طارئًا عليها، إذ يمارس تأثيرًا مباشرًا على الأمن المعلوماتي الانتخابي في ظل الفراغ التشريعي وتسييس وسائل الإعلام وضعف البنى المؤسسية. وعلى الرغم من الجهود

التي تبذلها المنظمات غير الحكومية في الرصد والتحليل والتوعية، إلا أن عملها يبقى محكومًا بقيود قانونية ومؤسساتية تحول دون قيامها بدور بنيوي مستدام في حماية العملية الانتخابية.

وعليه، يخلص الفصل إلى أن حماية النزاهة الانتخابية في العصر الرقمي تستلزم بناء منظومة وطنية شاملة للأمن المعلوماتي الانتخابي في لبنان، تدمج بين إصلاحات تشريعية تنظّم الإعلام الرقمي، وبنى مؤسسية قادرة على الرصد والمعالجة، وشراكات استراتيجية مع المنصّات الرقمية، ودور بنيوي للمجتمع المدني. ويمهّد هذا التحليل للانتقال إلى الفصل الثالث الذي يتناول عمليًا كيفية تدخل المنظمات الدولية والمحلية في هذا المجال، وحدود أدوارها، وإمكان تطوير تأثيرها ضمن الإطار الوطني.

الفصل الثالث

دور المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية في مواجهة التضليل الإعلامي وتعزيز النزاهة الانتخابية

لم تعد النزاهة الانتخابية في العصر الرقمي رهينة سلامة الإجراءات التقليدية للعملية الانتخابية فحسب، بل أصبحت مرتبطة بصورة وثيقة بمدى حماية الفضاء الرقمي من التلاعب بالمعلومة والتضليل الممنهج. ففي ظل التحوّل المتسارع نحو الحملات الانتخابية الرقمية، برز **الأمن المعلوماتي الانتخابي** كأحد الشروط الجوهرية لحرية الاختيار السياسي وصدقية النتائج، باعتباره يهدف إلى صون البيئة المعلوماتية من الاختراق والتلاعب والتشويه المقصود للحقائق خلال الفترات الانتخابية(UNESCO ، 2021).

وفي هذا السياق، برزت المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية كفاعل مكمل للسلطات الرسمية، تضطلع بأدوار محورية في رصد المحتوى المضلّل، وبناء القدرات الوطنية في مجال التحقّق من المعلومات، وتعزيز وعي الناخبين بمخاطر الحملات الرقمية المنظمة. ولا تقتصر مساهمتها على العمل الرقابي، بل تمتد لتشمل التأثير في السياسات العامة، وصياغة المعايير الدولية الحديثة الخاصة بحوكمة الفضاء الانتخابي الرقمي(International IDEA,2020).

ويرمي هذا الفصل إلى تحليل الأدوار الوظيفية والقانونية التي تؤديها هذه المنظمات في تعزيز الأمن المعلوماتي الانتخابي، من خلال استعراض المبادرات الدولية الرائدة، ودراسة التجربة اللبنانية بوصفها حالة تطبيقية مركزية، مع التركيز على انتقال هذه المنظمات من منطق "الاستجابة للتضليل" إلى منطق الوقاية الاستباقية وحماية الفضاء الانتخابي من المخاطر الرقمية المتنامية.

المبحث الأوّل

الإطار المفاهيمي والوظيفي لدور المنظمات غير الحكومية في حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي

أدى التحوّل الرقمي الشامل إلى إعادة صياغة البيئة الانتخابية، بحيث لم تعد النزاهة الانتخابية مرتبطة بسلامة إجراءات يوم الاقتراع فقط، بل أصبحت مرهونة بسلامة الفضاء المعلوماتي الذي تتشكّل ضمنه قناعات الناخبين. وفي هذا السياق، برز مفهوم الأمن المعلوماتي الانتخابي كبعد حديث للنزاهة الانتخابية، يركّز على حماية البيئة الرقمية والإعلامية من التلاعب المنظّم بالمحتوى، بما يضمن تكوين إرادة انتخابية واعية ومستنيرة(International IDEA, 2020؛ UNESCO, 2021).

وقد فتح هذا التحوّل المجال أمام المنظمات غير الحكومية لتؤدي أدوارًا تتجاوز الرقابة التقليدية إلى حماية المجال المعلوماتي المرتبط بالعملية الانتخابية، من خلال الرصد والتحليل ومكافحة التضليل، والتوعية، وتطوير السياسات العامة. ويهدف هذا المبحث إلى تحديد الإطار المفاهيمي لدور هذه المنظمات، واستعراض الأساس القانوني الدولي الذي تستند إليه، وبيان الوظائف الرئيسة التي تؤديها ضمن منظومة الأمن المعلوماتي الانتخابي، تمهيدًا لتطبيق ذلك على الحالة اللبنانية.

المطلب الأوّل: الإطار المفاهيمي للأمن المعلوماتي الانتخابي ودور المنظمات غير الحكومية

يُعرَّف **الأمن المعلوماتي الانتخابي** بأنه مجموعة التدابير القانونية والمؤسساتية والتقنية الهادفة إلى حماية البيئة المعلوماتية المحيطة بالانتخابات من التضليل والتلاعب الرقمي المنظّم، بما يضمن قدرة الناخبين على تكوين خياراتهم السياسية استنادًا إلى معلومات صحيحة ومتوازنة، لا إلى محتوى مفبرك أو مضخّم رقميًا (UNESCO, 2021). وهو بذلك يختلف عن الأمن السيبراني الذي يُعنى أساسًا بحماية البنى التحتية التقنية؛ إذ يركّز الأمن المعلوماتي الانتخابي على **جودة المحتوى المعلوماتي** وتأثيره في الإرادة الشعبية.

ويتأسّس هذا المفهوم على صلة وثيقة بالحق في المشاركة السياسية وحرية التعبير، كما تكرّسها المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، التي تؤكد حق الأفراد في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها. وتبعًا لذلك، يصبح صون البيئة المعلوماتية امتدادًا لحماية هذا الحق الأساسي.

في هذا الإطار، تظهر **المنظمات غير الحكومية** كفاعل مدني مستقل يسدّ فجوة بين الدولة والمجتمع، إذ تتمتع بمرونة وحضور مجتمعي واسع، ما يمكّنها من رصد البيئة الرقمية ورصد حملات التضليل، ومساءلة الجهات الفاعلة، والتواصل مع المواطنين بأساليب أكثر فاعلية. وقد تطوّر دور هذه المنظمات من مراقبة صناديق الاقتراع إلى مراقبة الفضاء الرقمي قبل وأثناء الانتخابات، مستندة إلى أدوات تحليل رقمية متقدمة.(UNDP, 2023)

المطلب الثاني: الأساس القانوني الدولي لدور المنظمات غير الحكومية في حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي

يحظى دور المنظمات غير الحكومية في مجال النزاهة الانتخابية—وبشكل خاص في حماية الفضاء المعلوماتي—بأساس راسخ في القانون الدولي. فقد أكّد **إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان** (1998)حق الأفراد والمنظمات في جمع المعلومات المتعلقة بالانتهاكات ونشرها والمشاركة في النقاش العام حول الحقوق والحريات(United Nations, 1998). ويشكّل هذا الإعلان إطارًا يسمح للمنظمات غير الحكومية بالقيام بدور رقابي فعال في العملية الانتخابية.

كما يؤكّد **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية** في مادته (19) حماية الحق في الوصول إلى المعلومات وتداولها، ما يجعل جهود مكافحة التضليل جزءًا من حماية حرية التعبير من إساءة الاستخدام التي تؤدي إلى تسميم المجال العام (United Nations, 1966) .

وعلى المستوى المعياري، قدّمت منظمات دولية متخصّصة—مثل International IDEA و IFESاو Transparency International—أدلّة تفصيلية بشأن دور المجتمع المدني في حماية نزاهة الانتخابات ومكافحة التضليل الرقمي، من خلال تحديد المعايير المهنية للرصد، والتدقيق في المعلومات، وتنظيم الحملات الرقمة(International IDEA, 2020؛ IFES, 2022).

وقد عزّزت بعثات المراقبة الدولية التابعة للاتحاد الأوروبي هذا الاتجاه، من خلال التوصية بتمكين المنظمات غير الحكومية من مراقبة الأداء الإعلامي الرقمي وتوثيق المخالفات، باعتباره جزءًا أساسيًا من النزاهة الانتخابية الشاملة(European Commission, 2022).

وبذلك، يرتكز دور المنظمات غير الحكومية على ثلاث شرعيات متوازية:

1. **شرعية قانونية دولية** مستمدة من المواثيق الحقوقية.
2. **شرعية معيارية** تستند إلى الأدلة الانتخابية الحديثة.
3. **شرعية عملية** ناجمة عن الحاجة المتزايدة لفاعل مدني قادر على مراقبة الفضاء الرقمي سريع التطوّر.

المطلب الثالث: الوظائف الرئيسة للمنظمات غير الحكومية في مجال الأمن المعلوماتي الانتخابي

تؤدي المنظمات غير الحكومية مجموعة وظائف متكاملة لحماية الأمن المعلوماتي الانتخابي، يمكن تلخيصها في أربع دوائر رئيسة:

1. **الرصد والتحليل المعلوماتي**

تشمل مراقبة التغطية الإعلامية والرقمية، وجمع بيانات حول أنماط التضليل والتحيّز، وتتبّع الحملات المموّلة والحسابات الوهمية، بالاعتماد على أدوات تحليل رقمي متخصصة(IFES, 2022؛ UNDP, 2023) .

2. **التحقّق من المعلومات ومكافحة التضليل**

تُنشئ العديد من المنظمات وحدات Fact-checking للتحقق من صحة المزاعم المتداولة خلال الحملات الانتخابية، وإصدار تقارير وبيانات توضيحية، وهو ما يشكّل ركيزة أساسية لحماية وعي الناخبين من التلاعب(LADE, 2022 ؛ Maharat, 2023).

3. **التوعية وبناء الثقافة الرقمية**

تعتمد برامج للتربية الإعلامية تستهدف الناخبين، وخاصة الشباب، بهدف تعزيز مهارات التفكير النقدي، وتحليل المصادر، وفهم آليات تأثير الخوارزميات والمنصّات، بما يرفع قدرة المجتمع على مقاومة التضليل(UNESCO, 2021)).

4. **التأثير في التشريعات والسياسات العامة**

تستخدم المنظمات ما تجمعه من بيانات لاقتراح إصلاحات تشريعية تتناول الإعلام الرقمي والإنفاق السياسي الإلكتروني، وإنشاء هيئات متخصصة بالأمن المعلوماتي الانتخابي. وقد قدّمت منظمات لبنانية عدة اقتراحات لتعديل قانون الانتخابات بهذا الخصوص.(LADE;2018,2022,2025)

المبحث الثاني

المبادرات الدولية في مكافحة التضليل الإعلامي الانتخابي ودورها في حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي

أصبحت ظاهرة التضليل الإعلامي خلال العمليات الانتخابية تحدّيًا عالميًا عابرًا للحدود، خصوصًا بعد انتقال الصراع السياسي إلى الفضاء الرقمي وتحول المعلومة إلى أداة تأثير انتخابي ممنهج. وقد أدت هذه التحولات إلى بروز مبادرات أممية وإقليمية ومنظمات دولية متخصصة هدفت إلى وضع معايير وأطر مشتركة لحماية **الأمن المعلوماتي الانتخابي** بوصفه ركنًا أساسيًا من أركان الأمن الديمقراطي.

وينطلق هذا المبحث من تحليل أبرز المبادرات الدولية في مكافحة التضليل الانتخابي، لبحث إمكانية تكييفها مع الواقع اللبناني الذي يتسم بهشاشة تنظيمية وسياسية تجعل الفضاء الرقمي أكثر قابلية للاختراق والتأثير الخارجي.

المطلب الأوّل: المبادرات الأممية في مكافحة التضليل وحماية الأمن المعلوماتي الانتخابي

اضطلَع نظام الأمم المتحدة بدور محوري في وضع إطار دولي لمواجهة التضليل خلال الفترات الانتخابية، معتبرًا هذا النوع من التلاعب تهديدًا مباشرًا للحقوق السياسية الأساسية. وقد طوّرت **اليونسكو** منذ عام 2020 استراتيجية شاملة للتربية الإعلامية والمعلوماتية تهدف إلى تعزيز قدرة الجمهور على التمييز بين المحتوى الموثوق والزائف، وربط الحق في الوصول إلى المعلومات بممارسة نقدية تمكن من مواجهة التلاعب الرقمي (UNESCO, 2021) .

وترتكز استراتيجية اليونسكو على ثلاث ركائز مترابطة:

1. **تعزيز الثقافة المعلوماتية للناخبين** من خلال تقوية مهارات التحقق والتفكير النقدي.
2. **بناء قدرات المؤسسات الإعلامية والصحافيين** في التحقق الرقمي وأساليب مواجهة التضليل.
3. **توسيع دور المجتمع المدني** في رصد البيئة الإعلامية الانتخابية وتوثيق الحملات المضللة.

كما أصدر **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)** سلسلة أدلة تقنية تؤكد أنّ التلاعب بالمعلومة أصبح تهديدًا هيكليًا لمسار الانتقال الديمقراطي، وتدعو إلى اعتماد مقاربات تشاركية تضم الهيئات الانتخابية والمجتمع المدني والمنصّات الرقمية(UNDP, 2023) .

وفي السياق نفسه، نبّهت الأمم المتحدة إلى أنّ انتشار التضليل خلال الفترات الانتخابية قد يُفرغ الحق في الانتخاب من مضمونه، ما لم تُعتمد أدوات تربوية وإجرائية وقانونية تحد من تأثيره(United Nations, 2020) .

ويبيّن هذا المسار الأممي أنّ المقاربة الدولية لا تقتصر على المواجهة التقنية للتضليل، بل تسعى إلى بناء **منظومة وقائية شاملة** تتناول البُنى القانونية، والقدرات الإعلامية، ووعي المواطنين.

المطلب الثاني: مبادرات المنظمات الدولية المتخصصة في النزاهة الانتخابية

إلى جانب المبادرات الأممية، برزت منظمات دولية متخصصة لعبت دورًا رئيسيًا في تطوير أدوات عملية لمكافحة التضليل الانتخابي.

فقد أطلقت **منظمة International IDEA** عام 2020 برنامجًا بعنوان *Information Integrity in Electoral Processes*، يهدف إلى وضع نماذج منهجية لتقييم المخاطر المعلوماتية، وتطوير استجابات تشاركية تتضمن السلطات الانتخابية والمجتمع المدني والمنصّات الرقمية (International IDEA, 2020). ويرتكز البرنامج على منهجية ثلاثية:

- تحليل البيئة المعلوماتية الوطنية؛
- تحديد مصادر التهديد المعلوماتي؛
- وضع آليات استجابة متعددة الأطراف.

كما أصدرت **منظمة IFES** عام 2022 دليلًا متخصصًا يتضمن مؤشرات عملية لرصد الحملات الرقمية المضللة، ويطور نماذج للتنسيق بين الهيئات الانتخابية والمجتمع المدني(IFES, 2022) .

من جهتها، ركّزت **Transparency International** على العلاقة بين التضليل الإعلامي والفساد الانتخابي، معتبرة أنّ الأخبار الكاذبة قد تُستخدم لطمس ممارسات تمس شفافية تمويل الحملات الإنتخابيّة أو شراء الأصوات (Transparency International, 2021).

وتكشف هذه المبادرات أنّ مكافحة التضليل أصبحت جزءًا لا يتجزأ من **المعايير الدولية للنزاهة الانتخابية**، ومن الأدوات الحديثة لمكافحة الفساد السياسي وحماية استقلالية الناخب.

المطلب الثالث: المبادرات الأوروبية والمنصّات الرقمية في ضبط الفضاء الانتخابي

شكّل الاتحاد الأوروبي أحد أهم النماذج التشريعية والمؤسساتية في معالجة التضليل الانتخابي بعد تعرض عدة دول أعضاء لهجمات معلوماتية موجهة. فقد اعتمد عام 2018 **مدوّنة السلوك الأوروبية لمكافحة التضليل الإعلامي**، قبل أن يعيد تطويرها بشكل أكثر إلزامًا في نسخة عام 2022(European Commission, 2022) .

وتتضمن هذه المدوّنة التزامات أساسية تُفرض على المنصّات الرقمية الكبرى، أبرزها:

- الشفافية في الإعلانات السياسية الرقمية؛
- كشف وإزالة الحسابات الوهمية وشبكات البوتس؛
- الحد من الانتشار الخوارزمي للمحتوى المضلل؛
- تعزيز التعاون مع المجتمع المدني والهيئات الانتخابية؛

- إتاحة قواعد بيانات مفتوحة للباحثين والرقابة العامة.

كما اعتمد الاتحاد الأوروبي **نظام الإنذار المبكر (Rapid Alert System)** لمواجهة حملات التضليل العابرة للحدود، وتعزيز تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء.

ويمتاز هذا النموذج الأوروبي بأنه يقوم على ثلاث ركائز مترابطة:

1. **تشريع فوق–وطني ملزم؛**
2. **شراكات مباشرة مع المنصّات الرقمية؛**
3. **دور فاعل للمجتمع المدني** في الرصد والتحقق والتوعية.

المبحث الثالث: التجارب المحلية ودور المجتمع المدني اللبناني في حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي

تتميّز الحالة اللبنانية بخصوصية معقّدة في ما يتعلق بتنظيم الفضاء الإعلامي الانتخابي، نتيجة تداخل الانقسامات السياسية والطائفية مع منظومة إعلامية حزبية الطابع وضعيفة التنظيم القانوني، ولا سيما في المجال الرقمي. وقد أسهم هذا الواقع في جعل البيئة الانتخابية اللبنانية هشّة ومعرّضة للاختراق المعلوماتي، سواء عبر نشر الأخبار الكاذبة أو استخدام الجيوش الإلكترونية والحسابات الوهمية في التلاعب المنهجي بالمحتوى.

وأمام هذا التحدّي، برزت منظمات المجتمع المدني اللبناني—خصوصًا الناشطة في مجالي النزاهة الانتخابية والإعلام—بوصفها فاعلًا محوريًا يسعى إلى سدّ الفجوات الرقابية الناتجة عن محدودية الدور الرسمي، من خلال رصد الانتهاكات، وتوثيق حملات التضليل، وتعزيز الوعي العام بآليات الحماية الرقمية. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل هذه الأدوار، وقياس فعاليتها، ومقارنتها بالمعايير الدولية، مع تسليط الضوء على التحديات البنيوية التي لا تزال تحدّ من أثرها على حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي.

المطلب الأوّل: السياق اللبناني للأمن المعلوماتي الانتخابي والتهديدات الرقمية

تُعدّ البيئة الإعلامية والسياسية اللبنانية أحد أبرز عوامل هشاشة الأمن المعلوماتي الانتخابي. فوسائل الإعلام التقليدية في لبنان تخضع بغالبيتها لاصطفافات سياسية وطائفية واضحة، ما ينعكس مباشرة على طبيعة الخطاب الانتخابي ويُضعف التوازن الإعلامي. وتزداد هذه الهشاشة مع تحوّل الحملات الانتخابية إلى الفضاء الرقمي، الذي يفتقر إلى تنظيم قانوني فعّال وإلى آليات رقابية رسمية.

وتُظهر تقارير منظمات محلية متخصصة أنّ التضليل الانتخابي في لبنان لا يقتصر على نشر الأخبار الكاذبة، بل يشمل ممارسات أكثر تعقيدًا، من أبرزها:

- **تشويه السمعة الرقمية للمرشحين** عبر محتوى مفبرك أو مجتزأ، غالبًا ما يُروَّج من خلال حسابات وهمية.
- **التلاعب بالأرقام ونسب المشاركة** لإحداث تأثير نفسي في الناخبين، ولا سيما خلال يوم الاقتراع.

- **الخطاب التحريضي والطائفي** الذي يعمّق الانقسام الهويّاتي ويستبدل النقاش البرامجي بآليات تعبئة بدائية.
- **استخدام الجيوش الإلكترونية (Bots)** لتضخيم حجم التأييد أو المعارضة وتوجيه الرأي العام اصطناعياً

وتكشف دراسة لمؤسسة مهارات أنّ ما يزيد عن ثلث المحتوى السياسي المتداول خلال الانتخابات النيابية الأخيرة تضمّن عناصر تضليل أو تحريض، ما يشكّل تهديدًا مباشرًا لقدرة الناخب على تكوين رأي مستنير(Maharat Foundation، 2023).

وفي ظل غياب تشريعات خاصة بالإعلام الرقمي الانتخابي، واقتصار القانون رقم 2017/44 على تنظيم الإعلام التقليدي دون البيئة الرقمية، نشأ فراغ قانوني واسع استغلته قوى سياسية وفاعلون رقميون في توجيه الحملات الانتخابية بطرائق لا تخضع لأي رقابة رسمية.

المطلب الثاني: أدوار المنظمات غير الحكومية اللبنانية في حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي

أظهرت التجارب الانتخابية اللبنانية المتعاقبة توسّعًا واضحًا في أدوار منظمات المجتمع المدني في مواجهة التضليل الإعلامي، حيث انتقلت هذه المنظمات من الرقابة التقليدية إلى ممارسة وظائف أكثر تخصصًا ترتبط مباشرة بحماية الأمن المعلوماتي الانتخابي. ومن أبرز هذه المنظمات:

1 .الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات(LADE)

طوّرت LADE وحدات متخصصة لرصد الإعلام التقليدي والرقمي، وأصدرت تقارير منهجية تناولت:

- التوازن والانحياز في التغطية الإعلامية؛
- أنماط التضليل الرقمي، وحجم تأثيرها على الناخبين؛
- الإعلانات السياسية المموّلة والمحتوى الدعائي عبر المنصات الرقمية.

كما طوّرت الجمعية أدوات رقمية لرصد الحملات الإلكترونية، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ما أتاح توفير قواعد بيانات دقيقة حول مصادر المحتوى المضلّل وانتشاره.

2 .مؤسسة مهارات(Maharat Foundation)

تركّز مهارات على تعزيز التحقق من الأخبار والتربية الإعلامية عبر:

- تدريب الصحافيين والطلاب والناشطين على آليات التحقق الرقمي؛
- إصدار تقارير دورية حول الإعلام الرقمي الانتخابي؛
- حملات توعية تستهدف الناخبين لتعزيز قدرتهم على التمييز بين الخبر والرأي والدعاية(Maharat Foundation ، 2023).

3 .مؤسسة سمير قصير(SKeyes)

تركّز المؤسسة على رصد خطاب الكراهية والتحريض، وتحليل ارتباطه بالتضليل الانتخابي وتأثيره على النقاش العام. وقد كشفت تقاريرها عن علاقة بنيوية بين التصعيد الهويّاتي والممارسات المعلوماتية الممنهجة خلال الحملات الانتخابية (SKeyes Foundation ، 2021).

وتُظهر هذه المبادرات أنّ المجتمع المدني اللبناني دخل بقوة إلى مجال حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي، عبر أدوار تجمع بين الرصد والتحليل، والتحقق من المعلومات، وبناء القدرات، والدفع باتجاه إصلاحات قانونية.

المطلب الثالث: تقييم نقدي للتجربة اللبنانية وتحدّياتها البنيوية

رغم التطور النسبي في أدوار المجتمع المدني، إلا أنّ التجربة اللبنانية تواجه تحديات بنيوية تحدّ من فعاليتها، أبرزها:

1 .الفراغ التشريعي

لا يتضمّن القانون رقم 2017/44 أي تنظيم للإعلام الرقمي أو الإعلانات السياسية الإلكترونية، ما يجعل تقارير المجتمع المدني غير قابلة للترجمة القانونية، ويمنح الحملات الرقمية غير المنضبطة مساحة واسعة للتأثير.

2 .غياب التعاون الرسمي

لا توجد آلية مؤسساتية تُلزم الجهات الرسمية بالتفاعل مع تقارير المنظمات، أو اعتماد مخرجاتها في تقييم المخاطر أو وضع السياسات الانتخابية.

3 .محدودية الاستدامة والموارد

تعاني غالبية المبادرات من اعتمادها على تمويل خارجي موسمي، ما يعرقل بناء برامج طويلة الأجل لحماية الأمن المعلوماتي الانتخابي.

4 .الاستقطاب السياسي والطائفي

تتعرض المنظمات المدنية لحملات تشكيك تطعن في استقلالها، ما يحدّ من قدرتها على الوصول إلى جمهور متنوّع أو التأثير في سلوك الناخبين.

ورغم هذه التحديات، تبقى التجربة اللبنانية واحدة من التجارب المتقدمة عربيًا في الرقابة المدنية على الإعلام الانتخابي، لكنها تحتاج إلى إطار قانوني ومؤسسي يضمن استدامتها وتحويل مخرجاتها إلى سياسات قابلة للتطبيق.

المبحث الرابع: التكامل بين الدورين الدولي والمحلي في بناء منظومة وطنية لحماية الأمن المعلوماتي الانتخابي

أظهرت التجارب الانتخابية الحديثة أنّ التصدي للتضليل الإعلامي، ولا سيما في الفضاء الرقمي، لم يعد ممكنًا من خلال تدخلات محلية معزولة أو مبادرات دولية غير مندمجة في البنية الوطنية. فالفضاء المعلوماتي أصبح عابرًا للحدود، ويشهد تدفقات مكثفة من المحتوى المضلّل تتجاوز قدرة الجهات الرسمية على مكافحتها، خصوصًا في الدول ذات البُنى الدستورية الهشّة والقدرات التقنية المحدودة، مثل لبنان. وتؤكد هذه المعطيات الحاجة إلى مقاربة تكاملية تجمع بين الخبرات الدولية والمعرفة المحلية ضمن إطار تشريعي ومؤسساتي مستدام.

ويرمي هذا المبحث إلى تحليل منطق الشراكة بين الفاعلين الدوليين والمحليين في مجال الأمن المعلوماتي الانتخابي، واستعراض نماذج التعاون التي شهدها لبنان، قبل تحديد المتطلبات البنيوية لبناء منظومة وطنية متكاملة وقابلة للاستدامة.

المطلب الأوّل: منطق الشراكة بين الفاعلين الدوليين والمحليين في حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي

يقوم التكامل بين الجهود الدولية والمحلية على إدراك مشترك بأنّ حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي لم تعد شأنًا داخليًا بحتًا، نظرًا إلى الطابع العابر للحدود للتضليل الرقمي، وتنامي اعتماده على شبكات دولية وتقنيات متطورة يصعب على الدول منفردة ضبطها. ولذلك، أسهمت منظمات دولية مثل **الاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و International IDEA**في توفير الخبرات التقنية، وأدوات الرصد، وآليات التحليل المتقدمة، إضافة إلى بناء منصّات تعاون عابرة للحدود(UNDP,2023).

في المقابل، تتمتع المنظمات اللبنانية بميزات لا يمكن للفاعلين الدوليين تعويضها، أهمها:

- المعرفة التفصيلية بالسياق السياسي والإعلامي والاجتماعي؛
- القدرة على الوصول المباشر إلى الجمهور المحلي ومتابعة تفاعلاته؛
- فهم الديناميات الطائفية والهوويّاتية التي تُشكّل السلوك الانتخابي.

وقد أكدت تقارير أممية أنّ المبادرات الأكثر نجاحًا في مواجهة التضليل الانتخابي هي تلك التي تقوم على **نماذج مشتركة** تدمج الأدوات الدولية بالخبرة المحلية، ضمن مقاربة تشاركية تحترم السيادة وتفعّل دور المجتمع المدني ضمن منظومة الحوكمة الديمقراطية(UNDP,2023).

وبذلك، تقوم الشراكة الفعّالة على تكامل الأدوار لا على استبدالها، بحيث لا يكون المجتمع المدني ملحقًا بالسلطات الرسمية ولا الجهات الدولية بديلًا عنها، بل أطرافًا متعاونة داخل منظومة واحدة لحماية العملية الديمقراطية.

المطلب الثاني: نماذج تعاون دولي–لبناني في مجال الأمن المعلوماتي الانتخابي

شهد لبنان خلال السنوات الأخيرة تعاونًا متزايدًا بين فاعلين دوليين ومحليين بهدف تعزيز القدرة على مواجهة التضليل الإعلامي خلال العمليات الانتخابية. ومن أبرز هذه النماذج:

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

1. التعاون بين بعثة الاتحاد الأوروبي وLADE

شهدت الانتخابات النيابية اللبنانية لعام 2018 مستوى ملحوظًا من التعاون بين بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات والجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات(LADE) ، ولا سيما في ما يتعلّق بتبادل المعلومات المتصلة بسير العملية الانتخابية والاطلاع على نتائج الرصد الإعلامي الذي أجرته الجمعية. فقد استعانت بعثة الاتحاد الأوروبي بنتائج وآليات الرصد التي وفّرتها LADE لتعزيز فهمها لبيئة الإعلام التقليدي والرقمي خلال الفترة الانتخابية، وهو ما أشار إليه تقرير البعثة بصورة صريحة (European Union EOM, 2018).

كما واصلت LADE دورها الرقابي خلال انتخابات 2022، عبر إنتاج تقارير تحليلية موسّعة تناولت أنماط التغطية الإعلامية والمحتوى الرقمي المضلِّل، وقد شكّلت هذه التقارير مصدرًا رئيسيًا للمراقبين الدوليين في تقييم البيئة المعلوماتية وتأثيرها على العدالة الانتخابية (LADE, 2022).ويعكس هذا التعاون المتواصل الدور البنيوي الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في دعم المراقبة الدولية وإغناء التحليل المتعلّق بالعملية الانتخابية، خصوصًا في البيئات الهشّة التي تفتقر إلى آليات رقابية رسمية فعّالة.

2. برامج UNDP للتدريب الإعلامي والرقمي

عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، في إطار برامجه الداعمة للانتخابات، على تنفيذ تدريبات متخصصة في التحقق الرقمي ورصد المحتوى الانتخابي، بالشراكة مع عدد من الجهات المحلية، ومن بينها جهات إعلامية ومدنية مثل مؤسسة مهارات (Maharat)ومؤسسة سمير قصير (SKeyes) ، وذلك عبر ورش عمل مشتركة ومحاضرات تقنية هدفت إلى:

- تدريب الصحافيين والناشطين على مهارات التحقق الرقمي؛
- تحليل أنماط انتشار المحتوى المضلِّل؛
- تعزيز التربية الإعلامية والمعلوماتية لدى الجمهور.(UNDP, 2023)

3. الدعم التقني من المنظمات الدولية المتخصصة

أسهمت منظمات مثل **IFES** و **International IDEA** في تطوير أدوات للرصد الرقمي تُستخدم في متابعة الحملات الإلكترونية، وخصوصًا خلال فترات الصمت الانتخابي، كما وفّرت أدلة تقنية ومعايير تساعد على تقييم المخاطر المعلوماتية وفق نماذج دولية.

ورغم أهمية هذه المبادرات، إلا أنها بقيت **مرتبطة بدورات انتخابية ظرفية** ولم تُدمج في هيكلية مؤسساتية دائمة، مما شكّل أحد مظاهر القصور البنيوي في التجربة اللبنانية.

المطلب الثالث: متطلبات بناء منظومة تكاملية مستدامة في الحالة اللبنانية

يتطلب الانتقال من التعاون الظرفي إلى بناء منظومة وطنية متكاملة لحماية الأمن المعلوماتي الانتخابي جملة من الشروط البنيوية، أبرزها:

1 .التأسيس القانوني للشراكات الرقمية الانتخابية

ينبغي إدراج دور المجتمع المدني وآليات التعاون الدولي ضمن نصوص تشريعية واضحة في قانون الانتخابات، بحيث لا تبقى هذه الشراكات رهينة مبادرات مؤقتة أو قرارات إدارية غير ملزمة. ويسمح ذلك بإرساء قواعد ثابتة لتنظيم العلاقة بين الجهات الرسمية والفاعلين الدوليين والمحليي(International IDEA ،2020).

2 .بناء هيكلية مؤسساتية دائمة داخل هيئة الإشراف على الانتخابات

يتطلّب الأمر إنشاء **وحدة مستقلة للأمن المعلوماتي الانتخابي** داخل الهيئة، مزوّدة بخبراء وتقنيات تحليل رقمية، ومهمتها:

- رصد الفضاء الرقمي الانتخابي؛
- التعاون مع المنظمات المحلية والدولية؛
- إصدار تقارير دورية للمساءلة والشفافية.

3 .ضمان استقلالية المجتمع المدني اللبناني

حتى لا تتحول الشراكات الدولية إلى أدوات تأثير سياسي خارجي، يجب ترسيخ استقلالية المنظمات المحلية عبر:

- شفافية مصادر التمويل؛
- أطر واضحة للمساءلة؛
- حماية قانونية لأنشطتها الرقابية.

4 .الانتقال من التمويل الموسمي إلى البرامج الاستراتيجية

تعتمد معظم المبادرات الحالية على تمويل دولي مرتبط بالدورات الانتخابية، ما يحدّ من قدرتها على ترك أثر طويل الأمد. ويُعدّ الانتقال إلى **برامج استراتيجية متعددة السنوات** شرطًا أساسيًا لبناء قدرات وطنية مستدامة في مجال الأمن المعلوماتي الانتخابي (UNDP,2023).

وتكشف هذه المتطلبات أنّ بناء منظومة تكاملية فعّالة لا يتطلب موارد تقنية فقط، بل يحتاج إلى **إرادة سياسية وتشريعية** لإعادة تعريف النزاهة الانتخابية بحيث تشمل حماية الفضاء الرقمي باعتباره عنصرًا جوهريًا في العملية الديمقراطية الحديثة.

المبحث الخامس: التحديات الراهنة وآفاق تطوير دور المنظمات غير الحكومية في حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي

على الرغم من التطور الملحوظ في أدوار المنظمات غير الحكومية في مواجهة التضليل الإعلامي وتعزيز الأمن المعلوماتي الانتخابي، إلا أنّ هذه الجهود ما تزال تواجه تحديات عميقة ناتجة عن البيئة القانونية والسياسية والمؤسساتية والتقنية التي تعمل ضمنها، ولا سيما في الدول ذات الهياكل السياسية الهشّة أو الأنظمة ذات الطابع الطائفي، مثل لبنان. وتُظهر التجربة اللبنانية أنّ المنظمات المدنية، رغم أهميتها وتقدم خبراتها، تعمل في فضاء غير منظّم قانونيًا، وتواجه ضغوطًا سياسية وقيودًا مالية وتحديات تقنية، ما يحدّ من قدرتها على لعب الدور البنيوي الذي يفترض أن تضطلع به في حماية الفضاء المعلوماتي الانتخابي.

وينطلق هذا المبحث من تحليل أبرز التحديات التي تواجه العمل المدني في هذا الحقل، وصولًا إلى تقديم رؤية استشرافية لمسارات تطوير هذا الدور بما ينسجم مع التحولات الرقمية ومتطلبات النزاهة الانتخابية الحديثة.

المطلب الأوّل: التحدّيات القانونية والمؤسساتية أمام عمل المنظمات غير الحكومية

يُعدّ غياب إطار قانوني واضح وشامل أحد أبرز العوائق التي تحدّ من فعالية المنظمات غير الحكومية في حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي. ففي الحالة اللبنانية، يكشف القانون رقم 2017/44 عن قصور كبير في تنظيم الإعلام الرقمي الانتخابي أو معالجة التضليل المعلوماتي في الفضاء الإلكتروني، إذ يركّز ، كما بيّنا في أكثر منن موضعٍ من هذا البحث، على الإعلام التقليدي ويترك الفضاء الرقمي خارج أي إطار تشريعي ملزم.

يُضاف إلى ذلك أنّ الصلاحيات الممنوحة للمنظمات المدنية غالبًا ما تستند إلى قرارات إدارية صادرة عن هيئة الإشراف على الانتخابات، لا إلى نصوص قانونية صريحة، ما يجعلها صلاحيات هشّة وقابلة للتقييد وفق المستجدات السياسية. وعلى المستوى المؤسساتي، تغيب آليات رسمية تُدمج المنظمات غير الحكومية ضمن بنية صنع القرار الانتخابي، فتظلّ في موقع "المراقب الخارجي"، رغم توصيات دولية عديدة بضرورة اعتماد نموذج تشاركي أوسع يدمج الفاعلين المدنيين في العملية الانتخابية(UNDP,2023) .

وبذلك، يُفضي هذا الفراغ التشريعي والمؤسساتي إلى تقليص قدرة المنظمات على ممارسة دور رقابي وتأثيري مستدام، ويحرمها من الحماية القانونية اللازمة في مواجهة حملات التضليل والجهات المنتجة لها.

المطلب الثاني: التحدّيات السياسية والمالية والتقنية

تواجه المنظمات غير الحكومية في لبنان جملةً من القيود العملية التي تحدّ من فعاليتها في حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي، من أبرزها:

1 .الضغوط السياسية والتشكيك في الحياد

في بيئة سياسية منقسمة وطائفية، تتعرّض المنظمات المدنية لحملات تشكيك تطعن في استقلاليتها أو تصوّرها كجزء من صراعات داخلية، ما يقلّل من التأثير الاجتماعي لتقاريرها ويجعل عملها محفوفًا بالمخاطر (SKeyes,2021) .

2 .هشاشة التمويل وعدم استدامته

ترتبط معظم مصادر التمويل بالدورات الانتخابية أو المشاريع قصيرة الأمد، ما يعيق بناء برامج استراتيجية قادرة على تطوير أدوات رقمية متقدمة أو تدريب مستمر للكوادر (Maharat Foundation,2023) .

3 .الفجوة التقنية أمام تطوّر أدوات التضليل

يتطوّر التضليل الرقمي بسرعة متزايدة، لا سيما عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، في حين تبقى قدرات المنظمات المدنية محدودة تقنيًا أمام كلفة هذه الأدوات ومتطلبات تشغيلها(UNESCO,2021) .

4 .ضعف الوصول إلى البيانات الرقمية

تفرض منصّات التكنولوجيا الكبرى قيودًا على مشاركة البيانات المتعلقة بالإعلانات السياسية أو الحملات الرقمية، ما يعيق قدرة المنظمات على إنتاج تحليلات دقيقة وواسعة النطاق حول أنماط التضليل(European Commission,2022) .

تجتمع هذه التحديات لتُضعف قدرة المنظمات المدنية على أداء دور راسخ ومتواصل في حماية البيئة المعلوماتية الانتخابية، وتحوّل وظائفها إلى مهام ظرفية مرتبطة بمواسم الاقتراع.

المطلب الثالث: آفاق تطوير الدور المدني في حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي

على الرغم من التحديات المشار إليها، تتيح المرحلة الراهنة فرصًا حقيقية لإعادة بناء دور المنظمات غير الحكومية، شريطة توفر إرادة سياسية ودعم مؤسسي. ويمكن تحديد أهم مسارات التطوير في الآتي:

1 .إدماج الأمن المعلوماتي الانتخابي في التشريعات الوطنية

أصبح تعديل قانون الانتخابات ضرورة ملحّة ليشمل تنظيم الإعلام الرقمي، ووضع آليات واضحة لمشاركة المجتمع المدني، وتحديد المسؤوليات القانونية المتعلقة بالرصد والشفافية.

2 .إنشاء مرصد وطني دائم للأمن المعلوماتي الانتخابي

مرصد تشاركي بين الدولة والجامعات والمنظمات غير الحكومية يضمن مراقبة دائمة للفضاء الرقمي، بدل اقتصار الرصد على الفترات الانتخابية.

3 .تعزيز التعاون الأكاديمي والبحثي

يمكن للتعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث والمنظمات المدنية أن يطوّر أدوات تحليل أكثر دقة، ويحوّل المراقبة من نشاط وصفي إلى منظومة تحليل معرفية تستند إلى منهجيات علمية.

4 .تطوير أدوات تحقق رقمية مفتوحة المصدر

يتيح هذا المسار تعزيز استقلالية المنظمات وتمكينها تقنيًا، ويُقلّل من اعتمادها على أدوات خارجية أو مرتفعة الكلفة، ويمنحها قدرة أكبر على مواكبة التطوّر المتسارع لأساليب التضليل الرقمي.

5 .إدماج التربية الإعلامية والمعلوماتية في المناهج التعليمية

تشير أدبيات اليونسكو إلى أنّ الوعي المجتمعي هو خط الدفاع الأكثر استدامة ضد التضليل، ما يجعل التربية الإعلامية عنصرًا أساسيًا في بناء ثقافة وطنية لحماية الأمن المعلوماتي (UNESCO,2021).

ويمثل هذا المسار انتقالًا من "المواجهة الموسمية" إلى "التحصين البنيوي" للمجتمع الانتخابي.

الخلاصة التحليلية للفصل الثالث

يكشف الفصل الثالث أنّ التحوّل الرقمي لم يعد مجرد سياق محيط بالعملية الانتخابية، بل أصبح عاملًا بنيويًا يعيد تشكيل وظائف الفاعلين المعنيين بحماية النزاهة الانتخابية، وفي مقدمتهم المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية. فقد تحوّل دور هذه المنظمات من رقابة إجرائية تقليدية تقتصر على يوم الاقتراع إلى أدوار أكثر عمقًا واتساعًا تشمل مراقبة الفضاء المعلوماتي، ورصد أنماط التضليل، والتحقق من صدقية المحتوى، وتطوير الوعي الإعلامي، والتأثير في التشريعات والسياسات العامة ذات الصلة بالأمن المعلوماتي الانتخابي. ويستند هذا الدور إلى شرعية معيارية راسخة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان (1998)، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (1966)، اللذين رسّخا حق الأفراد والمنظمات في جمع المعلومات ونشرها ومساءلة السلطات في المجال الانتخابي.

وتُظهر المبادرات الدولية الحديثة أنّ حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي أصبحت عنصرًا مركزيًا في صون الديمقراطية، بحيث لم تعد أدوات المواجهة محصورة في التقنيات الدفاعية، بل تطورت إلى منظومات متكاملة تقوم على الوقاية المجتمعية عبر التربية الإعلامية والمعلوماتية، والرصد والتحليل عبر أدوات رقمية متقدمة، وتنظيم الفضاء الرقمي عبر تشريعات واضحة وتعاون مباشر مع المنصّات الرقمية. وقد مهّد هذا التطور لظهور معايير دولية جديدة تبنّتها جهات مثل UNESCO، UNDP، International IDEA، IFES، والاتحاد الأوروبي، في إطار مقاربات تجمع بين البعد القانوني والمؤسساتي والتربوي والتقني لمواجهة التضليل الانتخابي.

وعند مقارنة هذه النماذج بالواقع اللبناني، يتبيّن أنّ المجتمع المدني اللبناني اضطلع بدور محوري في حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي، من خلال رصد الانتهاكات المعلوماتية، والتحقق من الأخبار، وإعداد تقارير تحليلية متقدمة، وتطوير برامج للتوعية الإعلامية. غير أنّ هذا الدور بقي محدودًا بفعل مجموعة من التحديات البنيوية أبرزها: غياب تشريع ناظم للإعلام الرقمي الانتخابي، ضعف الشراكة المؤسسية بين الدولة والمجتمع المدني، غياب استراتيجية وطنية متكاملة للأمن المعلوماتي الانتخابي، وتراجع القدرات التقنية أمام التطور المتسارع لأدوات التضليل الرقمية.

وقد أظهر التحليل أنّ التكامل بين الجهود الدولية وخبرة المجتمع المدني اللبناني يشكّل رافعة أساسية لبناء نموذج وطني متين لحماية الأمن المعلوماتي الانتخابي. إلا أنّ هذا التكامل لا يزال، في معظم الأحيان، موسميًا ومرتبطًا بدورات انتخابية محدودة، بسبب غياب إطار قانوني مؤسساتي مستقل يدمج المجتمع المدني ضمن منظومة الرقابة الوطنية، ويحوّل التعاون الدولي من مبادرات ظرفية إلى برامج استراتيجية طويلة الأمد.

وعليه، يخلص الفصل إلى أنّ تطوير دور المنظمات غير الحكومية في حماية الأمن المعلوماتي الانتخابي يتطلب إعادة بناء الإطار القانوني والتشريعي للإعلام الرقمي الانتخابي، وتعزيز البنية المؤسساتية للجهات الرسمية، وتمكين المجتمع المدني من شراكة بنيوية داخل منظومة الإشراف على الانتخابات، إضافة إلى تطوير أدوات تقنية ورقابية وتربوية شاملة. ويؤكد الفصل أنّ ترسيخ هذه الأدوار يشكّل ضرورة لحماية الفضاء الانتخابي اللبناني في عصر تتزايد فيه التهديدات الرقمية، ويشكّل مدخلًا أساسيًا لبناء نموذج ديمقراطي قادر على الصمود أمام موجات التضليل المعقّدة والمتنامية.

الخاتمة العامة والتوصيات الاستراتيجية

تكشف هذه الدراسة أنّ التحوّل الرقمي في المجال الإعلامي أعاد صياغة البنية العميقة للعملية الانتخابية، بحيث لم تعد النزاهة تُستمد حصرًا من سلامة الإجراءات التنظيمية للاقتراع، بل من سلامة المجال المعلوماتي الذي تتشكّل ضمنه إرادة الناخب. فقد أصبحت المعلومة الرقمية محور التنافس السياسي، وبات الأمن المعلوماتي الانتخابي شرطًا تأسيسيًا للنزاهة الديمقراطية، لا مجرد مفهوم مكمّل لها. ويُعدّ التضليل الإعلامي الرقمي تحدّيًا بنيويًا، باعتباره يُنتج "واقعًا انتخابيًا موازيًا" ويشوّه آليات تكوين القناعة السياسية ويُضعف الثقة بالمؤسسات، خصوصًا في السياقات المنقسمة أو ذات التنظيم الإعلامي الهش، كما هو الحال في لبنان.

في المقابل، برزت المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية بوصفها فاعلًا مركزيًا في الحوكمة المعلوماتية للانتخابات؛ إذ انتقلت من مراقبة يوم الاقتراع إلى حماية البيئة المعلوماتية السابقة عليه، عبر الرصد والتحقق وبناء المعايير والضغط التشريعي، مسهمةً بذلك في إعادة تعريف مفهوم النزاهة الانتخابية ليتسع للفضاء الرقمي.

أولًا: الاستنتاجات الرئيسية

1. أصبحت النزاهة الانتخابية مفهومًا مركّبًا يدمج بين البعد القانوني والمؤسساتي وبين الأمن المعلوماتي الانتخابي كضمانة أساسية لحرية الاختيار السياسي، ما يجعل حماية المعلومة جزءًا لا يتجزأ من حماية الاقتراع.
2. يمثّل التضليل الإعلامي الرقمي خطرًا بنيويًا يفضي إلى تشويه إدراك الناخب وصناعة قناعات مضلِّلة، بما يعيد تشكيل المجال السياسي على أساس روايات زائفة لا وقائع موضوعية.
3. تُظهر التجارب المقارنة أنّ التنظيم الذكي للفضاء الرقمي، لا القمع، هو المسار الأكثر فاعلية لموازنة حرية التعبير مع حماية الحقيقة، بما ينسجم مع ملاحظات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة(Human Rights Committee, 2011).
4. تكشف التجربة اللبنانية قدرة المجتمع المدني على ابتكار أدوات فاعلة في رصد وتحليل المحتوى الانتخابي، رغم محدودية الإطار التشريعي والمؤسسي، كما يتضح من نشاط LADE ومؤسسة مهارات وسواهما.

5. تبرز ضرورة الانتقال من مقاربات ظرفية إلى شراكات مؤسسية مستدامة بين الدولة والمجتمع المدني والمنصّات الرقمية، بما يسمح ببناء منظومة وطنية متكاملة للأمن المعلوماتي الانتخابي.

ثانيًا: التوصيات الاستراتيجية

1- على الصعيد التشريعي

- تعديل قانون الانتخابات رقم 2017/44 بإضافة فصل خاص بالإعلام الرقمي الانتخابي، يحدّد مسؤوليات المنصّات الرقمية، ويُلزمها بالشفافية في الإعلانات السياسية، ويُعرّف جرائم التضليل الرقمي الانتخابي ضمن ضوابط تحمي حرية التعبير.
- إقرار قانون وطني مستقل لمكافحة التضليل الانتخابي، قائم على مبدأي الضرورة والتناسب، بما يسمح بالحدّ من الأخبار المضلّلة دون تحويله إلى أداة للرقابة على الخطاب السياسي المشروع.
- توسيع صلاحيات هيئة الإشراف على الانتخابات لتمكينها من استخدام أدوات الرصد والتحليل الرقمي، ومعالجة شكاوى المحتوى الإلكتروني ضمن ضوابط تضمن الخصوصية وحماية البيانات الشخصية.

2- على الصعيد المؤسسي

- إنشاء هيئة وطنية دائمة للأمن المعلوماتي الانتخابي تضم ممثلين عن الدولة والمجتمع المدني وخبراء في التكنولوجيا والإعلام، تتولّى مهام الرصد والتحليل وإصدار التقارير والمعايير الإرشادية.
- اعتماد بروتوكول وطني للتنسيق بين وزارات الداخلية والإعلام والعدل وهيئة الإشراف والجمعيات المتخصصة، لتبادل البيانات والمعلومات حول الانتهاكات الرقمية خلال الفترات الانتخابية.
- دمج محور الأمن المعلوماتي الانتخابي ضمن برامج التعاون الدولي، بما يشمل تطوير البنى التقنية وبناء القدرات الوطنية في مجالات الرصد والتحقّق والتحليل الرقمي.

3- على الصعيد المدني والإعلامي

- تعزيز مبادرات التحقّق من الأخبار وتوسيع نطاقها ليشمل الإعلانات السياسية المموّلة، ورصد الحسابات الآلية وشبكات التضليل المنظّم.
- إدماج التربية الإعلامية والمعلوماتية في المناهج المدرسية والجامعية، لترسيخ ثقافة "المواطنة الرقمية المسؤولة" وبناء مناعة معرفية لدى الأجيال الشابة ضد التضليل.
- تطوير مدوّنة سلوك رقمية للإعلام الانتخابي، تتضمّن معايير التوازن والشفافية والإفصاح عن التمويل والمواد الدعائية المدفوعة، وتلتزم بها المؤسسات الإعلامية التقليدية والرقمية.

4- على الصعيد الدولي

- تعميق التعاون بين المنظمات اللبنانية ونظيراتها الدولية(IFES ، UNDP، Transparency International) في مجالات نقل التكنولوجيا والخبرات، وبناء الأدوات التشاركية للرصد والتحليل.
-الدعوة إلى إنشاء مرصد عربي للأمن المعلوماتي الانتخابي ينسّق المؤشرات الإقليمية، ويقيس مخاطر التضليل عبر الحدود، ويطوّر

قواعد بيانات مشتركة.

– العمل نحو اعتماد مدوّنة عالمية لمكافحة التضليل الانتخابي الرقمي تعترف بالدور البنيوي للمجتمع المدني في حماية الحقيقة الانتخابية، وتُلزم المنصّات الرقمية بالمعايير الأساسية للنزاهة المعلوماتية.

ثالثًا: آفاق مستقبلية

يتجه العالم نحو حقبة تتصدّر فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي المشهد الإعلامي، مما يزيد من تعقيد التضليل الرقمي ويجعل كشفه أكثر صعوبة. ولذلك، تتطلّب المرحلة الراهنة اعتماد مقاربة استباقية تقوم على:

– تطوير أدوات كشف آلي للأنماط غير الطبيعية في الانتشار الرقمي للمحتوى السياسي.

– تحليل الشبكات الرقمية لرصد مصادر التضليل والعُقَد المعلوماتية عالية التأثير.

–بناء قواعد بيانات مفتوحة للمحتوى المضلّل، لتسهيل التدخل المبكر من الجهات الرسمية والمدنية.

وفي السياق اللبناني، تتيح حيوية المجتمع المدني والخبرات المتراكمة لدى منظماته فرصة لتحويله إلى مراكز تفكير رقمية دائمة تُحلّل الخطاب الانتخابي وتنتج بيانات عامة تسهم في تعزيز الشفافية واستعادة الثقة بالعملية الانتخابية.

الخلاصة الختامية

إنّ حماية النزاهة الانتخابية في العصر الرقمي مسؤولية تشاركية تتقاسمها الدولة والمجتمع المدني والمنصّات الرقمية. ويُنتظر من المنظمات غير الحكومية أن تتحوّل من مراقب إجرائي إلى حارس موثوق للمعلومة الانتخابية، وضامن لحق الناخب في الوعي الحر، وجسر بين حرية التعبير ومتطلبات المساءلة الديمقراطية. ومن ثمّ، فإنّ ترسيخ الأمن المعلوماتي الانتخابي يُعدّ ركيزة لا غنى عنها لصون الإرادة الشعبية، وتعزيز الثقة بالنظام الديمقراطي، وبناء انتخابات تعكس حقيقة إرادة المجتمع لا روايات التضليل التي تُفرض عليه.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

الأمم المتحدة .(1948) .*الإعلان العالمي لحقوق الإنسان* .نيويورك: الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة .(1966) .*العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية* .نيويورك: الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة .(1999) .*إعلان الأمم المتحدة بشأن حقّ ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان)* .نيويورك: الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة .(2020) .*تقرير الأمين العام حول حقوق الإنسان في العصر الرقمي: تأثير التضليل الإعلامي على الحق في المشاركة السياسية* .نيويورك: الأمم المتحدة.

الاتحاد الإفريقي .(2007) .*الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم* .أديس أبابا: الاتحاد الإفريقي.

الجمهورية اللبنانية .(2017) .*قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم 44 تاريخ 17 حزيران 2017* .الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية.

الجمهورية الفرنسية .(2018) .*قانون رقم 2018–1202 المتعلّق بمكافحة التلاعب بالمعلومات خلال الفترات الانتخابية* .الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية.

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات .(2018) .(LADE) *تقرير مراقبة الإعلام الانتخابي – الانتخابات النيابية 2018* . بيروت.LADE. :

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات .(2022) .(LADE) *تقرير مراقبة الإعلام الرقمي وانتخابات 2022 – تحليل التغطية والتضليل الإعلامي* .بيروت.LADE. :

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات .(2025) .(LADE) تقرير مراقبة الانتخابات البلدية والاختيارية 2025 – التقييم الشامل للعملية الانتخابية. بيروت.LADE. :

الدولة العثمانية .(1909) .*قانون الجمعيات العثماني 1327 هـ (1909 م)* .إسطنبول: الدولة العثمانية.

مؤسسة سمير قصير .(2021) .(SKeyes Foundation) *رصد خطاب الكراهية والتحريض الإعلامي خلال الحملة الانتخابية في لبنان* .بيروت.SKeyes Foundation. :

مؤسسة مهارات .(2023) .(Maharat Foundation) *دراسة حول الإعلام الرقمي والتضليل في الانتخابات اللبنانية* .بيروت : Maharat Foundation.

ثانياً: المراجع الأجنبية

European Commission. (2018). *Code of Practice on Disinformation*. Brussels: European Commission.

European Commission. (2022). *Code of Practice on Disinformation (2022 Revision)*. Brussels: European Commission.

European Union Election Observation Mission (EOM). (2018). *Final Report: Lebanon Parliamentary Elections 2018*. Brussels: European Union.

IFES. (2022). *Countering Disinformation in Electoral Processes*. Washington, D.C.: International Foundation for Electoral Systems.

International IDEA. (2020). *Information and Electoral Integrity: What Role for Election Management Bodies?* Stockholm: International IDEA.

Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE). (1990). *Document of the Copenhagen Meeting of the Conference on the Human Dimension of the CSCE*. Copenhagen: OSCE.

Transparency International. (2021). *Global Integrity Report 2021: Media, Elections and Information Integrity*. Berlin: Transparency International.

UNESCO. (2021). *Countering Electoral Disinformation: A Practical Guide for Election Management Bodies and Stakeholders*. Paris: UNESCO.

UNDP. (2023). *Information Integrity for Electoral Institutions and Processes: Reference Manual*. New York / Oslo: United Nations Development Programme.

United Nations. (2011). *Human Rights Committee: General Comment No. 34 on Article 19 (Freedom of Opinion and Expression)*. New York: United Nations.

United Nations. (2020). *Report of the Secretary-General on the Impact of Disinformation on the Right to Participate in Political and Public Affairs in the Digital Era*. New York: United Nations.

United Nations. (2022). *Official UN report on political participation and digital information integrity (title unavailable)*. New York: United Nations.

Abstract

This study examines the expanding role of international and local non-governmental organizations (NGOs) in safeguarding electoral integrity amid the accelerating spread of digital disinformation. As electoral processes increasingly unfold within algorithmically curated information environments, the manipulation of online content has emerged as a structural threat capable of shaping voter perceptions, distorting political competition, and eroding confidence in democratic institutions. Accordingly, electoral integrity can no longer be assessed exclusively through procedural safeguards; it must also encompass the protection of the broader informational ecosystem in which political preferences and democratic choices are formed.

Employing a comparative analytical methodology, the research investigates the legal and institutional foundations that enable NGO engagement in electoral media monitoring, digital fact-checking, voter information initiatives, and advocacy for regulatory reforms. Particular attention is devoted to the Lebanese case, where weak media regulation, entrenched political fragmentation, and the absence of comprehensive digital governance frameworks heighten vulnerabilities to coordinated disinformation campaigns.

The findings reveal that NGOs have evolved from observers of formal electoral procedures into central actors in the governance of electoral information security. Nonetheless, their impact remains constrained by legal ambiguities, limited institutional cooperation, and the lack of a cohesive national strategy to counter digital disinformation. The study concludes that strengthening electoral information security necessitates an integrated framework built on legal modernization, institutional coordination, and sustained collaboration among state authorities, civil society organizations, and digital platforms—aimed at safeguarding voter autonomy and reinforcing democratic resilience.

Keywords: Electoral Integrity – Electoral Information Security – Digital Disinformation – NGOs – Democratic Resilience – Lebanon